التعليم بالسودان

في ظل حرب الخامس عشر من ابريل 2023

(التحديات و الفرص)

د. انور عبدالله ليمان

التعليم بالسودان في ظل أزمة حرب الخامس عشر من أبريل 2023م

(التحديات والفرص)

د.أنور عبد الله ليمان

تدقيق لغوي: د. صلاح التوم إبراهيم

2024م

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	المقدمة	9
2	**الفصل الأول: التعليم في حالات الطوارئ**	11
3	مفهوم التعليم في حالات الطوارئ	12
4	أهمية التعليم في حالات الطوارئ	13
5	القانون الإنساني الدولي	17
6	القانون الدولي للاجئين	20
7	تحديات التعليم في حالات الطوارئ	22
8	الجهات الداعمة للتعليم في حالات الطوارئ	25
9	**الفصل الثاني: تداعيات وآثار الحرب في السودان**	28
10	الأبعاد الإنسانية للحرب	28
11	النزوح والتشريد	28
12	العنف ضد المدنيين	29
13	انعدام الأمن الغذائي	29
14	الأزمة الصحية	30

15	تأثير الحرب على التعليم	31
16	تدمير البنية التحتية التعليمية	31
17	الآثار النفسية عل الأسر	36
18	الآثار النفسية على الأطفال	37
19	الآثار النفسية على البالغين	37
20	آثار الحرب على المدى البعيد	38
21	تدهور البنية التحتية للبلاد	38
22	تدهور الاقتصاد	39
23	تعميق الانقسامات الاجتماعية	41
24	**الفصل الثالث: تحديات استدامة التعليم في ظل الحرب**	43
25	غياب وزارة التربية والتعليم الاتحادية عن المشهد التربوي	43
26	عدم صرف مرتبات المعلمين	47
27	عدم وجود سياسة تعليمية خاصة بفترة الحرب	49
28	الإنفاق على التعليم	51
29	استخدام المدارس مأوى للنازحين من مناطق الحرب	53
30	**الفصل الرابع : التجارب العالمية الناجحة للتعليم في ظل أزمات الحروب**	55

31	تجربة فيتنام	55
32	التجربة اليابانية	58
33	خطة قوس قزح اليابانية	60
34	تجربة فلسطين المحتلة	62
35	تجربة أوكرانيا	66
36	تجربة أثيوبيا	69
37	**الفصل الخامس: الرؤى والفرص المتاحة للتعليم في ظل الحرب في السودان**	72
38	توظيف ودمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية	72
39	أهمية دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية	72
40	طرق دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية	75
41	المساحات الصديقة في الولايات الآمنة	78
42	الهدف من المساحات الصديقة	80
43	الفعاليات المقامة في المساحات الصديقة	81
44	التعلم النشط والعمل الجماعي	81
45	أهمية التعلم النشط	83
46	أسس التعلم النشط	84

47	التعليم الإلكتروني	86
48	مفهوم التعليم الإلكتروني	87
49	فوائد التعليم الإلكتروني	88
50	التعليم البديل	92
51	أنواع التعليم البديل	93
52	أهداف التعليم غير الرسمي	95
53	برامج التعليم البديل	97
54	مسوغات التعليم البديل	98
55	الألعاب التعليمية	99
56	أهمية الألعاب التعليمية	99
57	أنواع الألعاب التعليمية	100
58	فوائد الألعاب التعليمية	101
59	دور المعلم في التدريس باستخدام الألعاب التعليمية	102
60	إستراتيجية ضغط المنهج	105
61	أهداف إستراتيجية ضغط المنهج	106
62	خطوات إستراتيجية ضغط المنهج	106

63	مخاطر إستراتيجية ضغط المنهج	109
64	رؤية حول تنفيذ امتحان الشهادة الثانوية 2023م	110
65	إتباع بناء مؤسسي منظم بوزارة التربية والتعليم	116
66	لا مركزية امتحان الشهادة الثانوية السودانية	118
67	تدريب المعلمين وتنميتهم مهنياً	122
68	**المراجع**	128
الملاحق		

المقدمة:

التعليم منارة الدروب وضياء العقول والقلوب وسبب نهضة الأمم وارتقاء الشعوب، يُعد مفتاح التنمية والأعمار، ومقياس التقدم والازدهار، ومعيار نهضة البلاد والمجتمعات، والمحافظة عليها من التفكك والانهيار، الأمل المعقود والهدف المنشود للشباب والصغار والكبار، لا يمكن أن يكون التعليم ضحية للحروب والاقتتال وما حلّ على البلاد من شتاتٍ ودمار، بل يجب أن يكون جزءًا من الحلول والاستجابة لهذا الظرف القهار، ويجب على وزارة التربية والتعليم توظيف الإمكانات المتاحة لمواجهة التحديات والمشكلات والحد من الافتقار، بتقديم الرؤى والمبادرات وإجادة اتخاذ القرار.

بُعِث نبيّنا وصفيّنا وحبيبنا وشفيعنا المصطفى عليه الصلاة والسلام معلماً مكمّلاً ومتمّماً لمكارم الأخلاق، ونزلت أول آية في دستورنا العظيم وقرآننا الكريم أن اقرأ، اليابان به نهضت وسنغافورة عبره قفزت ورواندا أبهرت العالم وأدهشت، فالتعليم لا يتقيّد بزمانٍ أو مكان، ولا بوضعٍ ولا حالة، هو حلم ورؤية ورسالة.

أفرزت حرب الخامس عشر من أبريل 2023م كثير من التحديات والمشكلات ما أدّى إلى تأثر عجلة النماء والتطور، حيث تعطلّت دواوين الدولة، وتأثرت المؤسسات الاجتماعية والخدمية، وعاشت بلادنا كوارث وخوف وجوع ومرض وفقر ومعاناة، وصارت مؤسساتنا التعليمية مأوى ومسكناً لمن شّردتهم الحرب، هذه

الحرب التي لا شك أن سببها الرئيس هو الجهل وإهمال التعليم ما أدى لانحطاط الأخلاق وزيادة الفاقد التربوي الذي أبدل القلم كلاشاً، جفّف الحبر واخرس صوت الحق ليعتلي صوت الرصاص ودوي المدافع.

في ظل هذا الراهن كان لا بد من طرح رؤى ومبادرات وآليات للنهوض بالتعليم من أجل استدامته، خاصة وقد تعهّد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بضمان توفير التعليم الجيد الشامل العادل والمنصف للجميع بحلول عام 2030م، وهذا لن يتأتّى دون التزام بالتخطيط الجيد وترتيب الأولويات وحماية التعليم، ما دفعني لكتابة هذا السِفر الذي بين يديكم لمناقشة قضايا التعليم بالسودان في ظل فترة الحرب والوقوف على آثارها، والتحديات والفرص التي يمكن استغلالها لاستدامة التعليم.

اشتمل الكتاب على خمسة فصول ، تناول الفصل الأول قضية التعليم في حالات الطوارئ وناقش الفصل الثاني تداعيات وآثار حرب الخامس عشر من أبريل ، أما الفصل الثالث فتناول تحديات استدامة التعليم في ظل أزمة الحرب ، وتناول الفصل الرابع التجارب العالمية الناجحة للتعليم في ظل أزمات الحروب وجاء الفصل الخامس متناولاً الرؤى والفرص المتاحة للتعليم في ظل الحرب بالسودان.

المؤلف

الفصل الأول

التعليم في حالات الطوارئ

تعرّف حالات الطوارئ التي يتأثر بها التعليم على أنها جميع الحالات التي تُدمَّر فيها ظروف الحياة المعتادة ومرافق الرعاية والمرافق والمؤسسات التعليمية للأطفال والشباب في غضون فترة قصيرة من الزمن، وبالتالي تتوقف مواصلة مسيرة التعليم أو تحرمهم منه أو تعيق التقدم فيه أو تأخره، سواء كان ذلك من صنع الإنسان أو الكوارث الطبيعية.

قد يكون سبب هذه الحالات، الصراعات المسلحة التي تشمل الأوضاع الدولية، بما في ذلك الاحتلال العسكري، وغير الدولية والحروب الأهلية، وجميع أنواع الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وجوائح.

تسبب حالات الطوارئ في جميع الأوضاع زيادة احتمال انتهاك الحق في التعليم، ويكون من الضروري عندئذ أن يتحرك المجتمع الدولي من أجل تقليل الآثار السالبة المحتملة لحالات الطوارئ والعمل على معالجتها وتحسينها.

يجب أن يكفل الحق في التعليم ويحمى للجميع في جميع الأوقات، ولكن عادة ما تواجه الدول والمجتمعات صعوبات في فرص الحصول على تعليم أوقات الطوارئ وخاصة للأشخاص الذين ينتمون لمجموعات مهمشة أو ذوي الإعاقة.

مفهوم التعليم في حالات الطوارئ:

عرّفته الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الأينى) بأنه" فرص التعليم النوعي لكل الأعمار في ظرف الأزمات، بما في ذلك تنمية الطفولة المبكرة، التعليم الابتدائي والثانوي غير النظامي والتقني والمهني والعالي وتعليم الكبار، ويوفر التعليم في حالات الطوارئ الحماية الجسدية والنفسية والاجتماعية التي يمكن أن تحافظ على الأرواح وتنقذها.

وترى اليونسكو أن التعليم في حالات الطوارئ حالة أزمة تنشأ عن الصراعات أو الكوارث التي أدت إلى عدم استقرار النظام التعليمي أو تشويهه أو تدميره، وتتطلب عملية استجابة متكاملة أثناء وبعد حالة الطوارئ.

كما عرّف التعليم في حالات الطوارئ بأنه عبارة عن مجموعة من التدابير، والإجراءات السريعة والمؤقتة، والمنظمة التي تتخذها المؤسسة التعليمية، من أجل استئناف العملية التعليمية في ظل ظروف طارئة ومفاجئة ، كالحروب والكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض، والتي تؤثر تأثيرا مباشراً على عناصر العملية التعليمية من متعلمين، وعاملين، ومرافق ما يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير الحماية للطلاب، والعاملين، والمرافق التعليمية، وكذلك من أجل التكيف مع الظروف الصعبة واستمرار العملية التعليمية.

أهمية التعليم في حالات الطوارئ :

حقوق الإنسان مترابطة ولا تتجزأ ويجب أن تمنح كاملة، ولا يجوز تهميش الحق في التعليم سيما في حالات الطوارئ، كما يجب النظر إليه كإجراء يبقي على حياة الإنسان، ولا يجب التقليل من أهمية التعليم لهؤلاء الذين يتأثرون بحالات الطوارئ، ودائما ما ينظر أولياء الأمور والمتعلمين إلى التعليم كأداة مهمة للاستقرار والحماية ومن أجل الاستمرارية.

إنّ الحالات الطارئة التي يشهدها العالم بسبب انتشار النزاعات المسلحة في أنحاء مختلفة من العالم، أو بسبب الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يسببها الإنسان، تؤدي إلى وجود عدد متزايد من المشردين والنازحين واللاجئين الذين يتركون منازلهم وأوطانهم بحثاً عن أماكن آمنة تمنحهم المأوى المؤقت، فضلاً عن احتياجاتهم المتزايدة من المساعدات الإنسانية. مثل هذه الأوضاع الطارئة تحول دون حصول عدد كبير من الأطفال على حقهم في التعليم. ولهذا فقد أخذ التعليم يكتسب أهمية وضرورة ملحة كبند أساسي من بنود الاستجابة للحالات الطارئة من قبل المجتمعات المدنية والمنظمات الإنسانية المختلفة.

يعد التعليم حق بحد ذاته، فهو يعطي المقدرة على التطور الكامل وازدهار البشرية وأهدافها التي تتعلق بحالات الطوارئ بشكل خاص، للتعليم أيضاً دوراً مهما وقت الكوارث وما بعد الصراعات والجهود الرامية لتحقيق السلام.

كما يمكن للتعليم أن يساعد الأطفال المجندين والأشخاص النازحين داخليا واللاجئين والأشخاص الذين يتأثرون بحالات الطوارئ، في إعادة دمجهم في المجتمع وفي تخطي الآثار السالبة التي تتركها حالات الطوارئ من كوارث طبيعية أو حرباً على الإنسان.

توفر المدارس مكان آمن للأطفال لتكوين علاقات وصداقات وفيها يتعلمون ويلعبون، حيث تُمكن الطلاب من خلال منحهم صوتا ومكانا آمنا للتعبير عن مشاعرهم ومخاوفهم.

كما أن للتعليم دوراً وقائياً، حيث يسهم في التثقيف في مجال حقوق الإنسان للأشخاص بمعرفة حقوقهم واحترام حقوق الآخرين، كما يبحث التعليم عن إرساء دعائم السلام والمواطنة المسئولة دورا في تعزيز السلام واحترام الآخرين.

تقوم اليونسكو، بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال التعليم، بدور فعال في تعزيز التعلم الجيد مدى الحياة للجميع . أي للأطفال والشباب والبالغين . وذلك كجزء من جهودها الرامية لمواجهة حالات الطوارئ وتحقيق الإنعاش على المدى البعيد، ويستند عمل اليونسكو في هذا المجال إلى جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 الرامي إلى ضمان أن "تقام نظم تعليمية أكثر قدرة على الصمود وتلبية الاحتياجات في مواجهة ظروف النزاع والاضطرابات الاجتماعية والمخاطر الطبيعية . مع ضمان استمرارية توافر التعليم في حالات الطوارئ وفي أوضاع

النزاع وما بعد النزاع". ويبقى التعليم، حتى في حالات الطوارئ الصعبة، التي تفقد المجتمعات فيها كل شيء، في مقدمة الأولويات بالنسبة للأسَر. وتسعى اليونسكو إلى تعزيز النظم التعليمية في أوقات الأزمات لضمان أن تصل رسائل إنقاذ الأرواح للأطفال ولأسَرهم، ولحماية الأطفال والشباب من الهجمات والاعتداءات والاستغلال، وتعزيز بناء السلام، وتوفير الأمان الجسدي والنفسي للأطفال. ويضمن الاستثمار في مجال التعليم في أوقات الأزمات الصمود والتماسك الاجتماعي عبر المجتمعات، ويشكل أيضاً دعامة أساسية للإنعاش المستدام.

تتفق المجتمعات الدولية على أهمية التعليم كونه أداة مهمة للاستقرار البشري والمادي والاجتماعي لأفرادها، وبالتالي يضمن لها بقاء أطول في الصفوف الأولى بين دول العالم، وتحديدًا في المجالات الاقتصادية والمظاهر الحضارية، لكن في حالة عدم الاستقرار فإن التعليم يقع ضحية هذه الأزمات الإنسانية، ويفقد أولويته حتى ضمان السلم والأمن في الأرجاء.

ترصد المنظمات الدولية الفئات التي حكم عليها قسرًا بالتخلي عن المدرسة، وتصنف اللاجئين بصفة عامة من أكثر الفئات المعرضة لفقدان خيار التعليم بسبب احتمالية افتقار الدولة المستضيفة للبنى التحتية والموارد والمؤسسات اللازمة لاستقبالهم، إضافة إلى عدم وجود برامج خاصة تراعي ما أضاعوه من المراحل

الدراسية، إلى جانب صعوبة تلقي التعليم بلغتهم الأم، وتدريسهم بلغة الدولة الأجنبية.

ويمكن تلخيص أهمية التعليم في حالات الطوارئ فيما يلي:

1. توفير الدولة للتعليم يعمل على التغلّب على الحالة الطارئة الراهنة التي تؤثر سلباً على كل مجالات الحياة بالبلاد.
2. يعزز التعليم الاستقرار من خلال المساهمة في رتق النسيج الاجتماعي.
3. يعمل التعليم على تحسين وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء في البيئات الضعيفة.
4. يمكن للتعليم أن يقلل بشكل ملموس من المخاطر والاضطرابات المدنية، ويحد من دائرة الصراع والهشاشة .
5. يعد التعليم الأداة الأساسية لحماية الأطفال، والشباب المتضررين من الكوارث والصراعات.
6. يسهم التعليم في استعادة الشعور بالحياة، وتسهيل سبل العيش، وقد أظهرت أنشطة اللعب، والأنشطة المدرسية التي تنفّذ في حالات الطوارئ أثراً كبيراً في التخفيف من آثار الصدمة لدى الأطفال والشباب الذين شهدوا، أو شاركوا في أعمال العنف، أو الذين واجهوا الدمار الذي تحدثه الكوارث الطبيعية، وعاشوا حالات فقد الأحبة ودمار المنازل.

7. تسهم برامج التعليم غير النظامي في تسهيل إيصال مجموعة من الرسائل الأساسية المنقذة للحياة.

8. التعليم الجيد يمكن أن يجعل الطفل في المستقبل عضواً فاعلاً في مجتمعه اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

9. يعزز التعليم الاستقرار والتسامح في بناء الديمقراطية والسلام .

10.يعزز التعليم الدعم النفسي الاجتماعي من التجارب المؤلمة من خلال هيكلة الأنشطة الاجتماعية في مكان آمن.

11. يعد التعليم أمراً ضرورياً لبناء سلام دائم ومستدام.

12. يسهم في استدامة واستمرارية العملية التعليمية.

قانون حقوق الإنسان الدولي:

كفل المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل الحق في التعليم بشكل خاص، كما وتحمي العديد من المعاهدات القائمة لمجالات مختلفة من الحق في التعليم وفي سياقات مختلفة وفي أماكن مختلفة ولفئات مختلفة من الناس (مشروع الحق في التعليم عن القانون الدولي) هنالك جوانب معينة من الحق في التعليم غير قابلة للانتقاص، وهذا يعني أن الدول ملزمة بإحقاق الالتزامات الأساسية الدنيا للحق في التعليم تحت أي ظرف كان، وهذا يشمل ضمان حق الوصول إلى المؤسسات والبرامج التعليمية العامة

على أساس متكافئ، والتعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني، ومع ذلك، قد تتأثر قدرة الدول على ضمان الحق في التعليم أثناء حالات الطوارئ، وفي هذه الحالات، قد تستطيع الجهات الفاعلة الأخرى (مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول الأخرى، الخ) تقديم المساعدة في إعمال الحق في التعليم أو تيسيره.

القانون الإنساني الدولي:

يسعى القانون الإنساني الدولي للحد من الآثار المترتبة على الصراعات المسلحة من خلال تنظيم تصرفات الدول الأعضاء.

للصراعات المسلحة عادة آثار مدمرة على التعليم، يتأثر المعلمون والطلاب والمدارس تتعرض حياتهم للخطر وزيادة خطر التلقين والتمييز العنصري وخطاب الكراهية الذي تمارسه أطراف الصراع المسلح مثل الاحتلال، وانتشار كبير للممارسات السالبة مثل عمل الأطفال وتجنيدهم والعنف المبني على النوع الاجتماعي، كفل القانون الدولي في اتفاقية جنيف وبروتوكولاتها الإضافية الحق في التعليم، وتتضمن الالتزامات الأساسية ما يلي:

حماية المدنيين والأعيان التي تتضمن المدارس والمعلمين والطلاب، وأشير إلى ذلك في "مبدأ التمييز"، وهو أن هنالك فرق جوهري بين السكان المدنيين والعسكريين وبين الأهداف المدنية والعسكرية، حيث توجه العمليات ضد الأهداف العسكرية دون غيرها.

(لا يجوز أبدا استخدام المستشفيات كقواعد عسكرية، ولكن قد تستخدم بعض المدارس في ظروف معينة) (المواد 48 و 51 من البروتوكول الإضافي الأول؛ والمادة 13 من البروتوكول الثاني) حماية الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر الذين تيتموا أو افترقوا عن عائلاتهم، وهذا يتضمن توفير التعليم لجميع الأشخاص دون سن الخامسة عشرة (المادة 24 من اتفاقية جنيف الرابعة) على الدولة الحاجزة أن تكفل تعليم الأطفال والشباب، سواء داخل أماكن الاعتقال أو خارجها. وتمنح للمعتقلين جميع التسهيلات الممكنة لمواصلة دراستهم أو عمل دراسة جديدة، والمشاركة بالتمارين البدنية والاشتراك في الرياضة والألعاب في الهواء الطلق (المادة 94 من اتفاقية جنيف الرابعة) الحماية الخاصة للأطفال، وهذا يشمل التزام أطراف النزاع بتوفير الرعاية والمساعدة اللازمة للأطفال، سواء بسبب سنهم أو لأي سبب آخر، حيث يمكن أن يفسر هذا ليشمل التعليم المناسب (المادة 77 من البرتوكول الإضافي الأول).

تكفل دولة الاحتلال، حسن تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم على أن يكون ذلك كلما أمكن بواسطة أشخاص من جنسيتهم ولغتهم ودينهم (المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة).

في حال النزاعات المدنية، يجب أن يتلقى الأطفال التعليم، بما في ذلك التربية الدينية والخلقية تحقيقاً لرغبات آبائهم أو أولياء أمورهم في حالة عدم وجود آباء لهم (المادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني).

القانون الدولي للاجئين:

على الرغم من أن قانون اللاجئين يتداخل إلى حد كبير مع قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين، إلا أن هنالك نظام خاص شامل يحمي وضع اللاجئين وحقوقهم.

يطلق مصطلح "لاجئ"، وفقا للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على كل من وجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، في العودة إلى ذلك البلد". وتنص المادة 22 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على أن تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الابتدائي وأفضل رعاية ممكنة فيما يخص فروع التعليم الأخرى.

يعني التعريف المحدود لمصطلح "لاجئ" أن الذين يعبرون الحدود الوطنية لأسباب أخرى غير خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد (مثل الكوارث الطبيعية والمجاعات، وآثار تغير المناخ، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي) لا يتمتعون بحماية قانون اللاجئين، تقع هذه الفئة من النازحين تحت حماية القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن لا توجد صكوك قانونية محددة تتطرق لوضعهم الخاص، مما يجعلهم عرضة بشكل خاص لانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك حقهم في التعليم. ملاحظة: فر الأشخاص النازحين داخليا من ديارهم بسبب حالات الطوارئ، شأنهم شأن اللاجئين، والفرق هنا هو أن النازحين لم يعبروا الحدود الوطنية وظلوا تحت حماية دولتهم، ليس هناك اتفاقية للنازحين داخليا مثل اتفاقية اللاجئين لعام 1951 على المستوى الدولي، ولكن يوجد مبادئ توجيهية، أما على المستوى الإقليمي، فتنص اتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 لحماية ومساعدة النازحين داخليا، على ما يلي:

"على الدول الأطراف أن توفر للأشخاص النازحين داخليا المساعدة الإنسانية الكافية لأقصى حد ممكن وبأسرع وقت ممكن، والتي يجب أن تشمل التعليم" (المادة 9 (2) (ب)).

التحديات التي تواجه التعليم في حالات الطوارئ:

تعد حالات الطوارئ، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، تحديًا كبيرًا للأنظمة التعليمية ، تؤدي هذه الأزمات إلى تعطيل الحياة الطبيعية وتدمر البنية التحتية، بما في ذلك المدارس، وتؤثر بشكل كبير على قدرة الأطفال والشباب على الحصول على التعليم.

أبرز التحديات التي تواجه التعليم في حالات الطوارئ:

1. تدمير البنية التحتية التعليمية :

تتسبب الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة في تدمير المدارس والمكتبات والمختبرات، ما يؤدي إلى فقدان الموارد التعليمية الأساسية البشرية والمادية .

2. تشريد الطلاب والمعلمين :

يدفع الصراع والكوارث الكثير من المتعلمين والمعلمين إلى الفرار من منازلهم، ما يؤدي إلى انقطاعهم عن الدراسة وتشتت الجهود التعليمية.

3. نقص الموارد المالية :

تتسبب حالات الطوارئ في نقص الموارد المالية اللازمة لتشغيل المدارس وتوفير المواد التعليمية، ما يؤثر سلبًا على استمرارية العملية التعليمية وجودة التعليم.

4. العنف والترهيب :

يعيش الطلاب والمعلمون في خوف مستمر من العنف والترهيب، ما يؤثر سلبًا على قدرتهم على التركيز على الدراسة.

5. الأضرار النفسية :

يتعرض الأطفال الذين يعيشون في مناطق الصراع لأضرار نفسية عميقة تؤثر على قدرتهم على التعلم والاستيعاب.

6. نقص الكوادر التعليمية:

يؤدي فرار المعلمين وتجنيدهم في صفوف المقاتلين، وعدم صرف استحقاقهم من الرواتب إلى نقص حاد في الكوادر التعليمية المؤهلة، ما يعطّل العملية التعليمية لسنوات.

7. تغيير المناهج الدراسية :

قد يتم تغيير المناهج الدراسية أو استخدام إستراتيجية ضغط المنهج لتناسب الأوضاع الجديدة، ما يؤثر على جودة التعليم ومستواه فترة الحرب وما بعد الحرب.

آثار هذه التحديات:

أ. فقدان جيل:

يؤدي حرمان الأجيال الفتية من التعليم إلى فقدان كفاءات ومهارات ضرورية لبناء المستقبل.

ب. تدهور الوضع الاقتصادي :

يؤدي نقص الكفاءات والمهارات إلى تدهور الوضع الاقتصادي للبلدان المتضررة من الحروب والكوارث.

جـ. زيادة معدلات الجريمة والعنف :

يؤدي عدم حصول الشباب على التعليم إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف.

كما تشمل التحديات المتعلقة بالجهات المانحة للتعليم في حالات الطوارئ ما يلي:

1. الافتقار إلى التمويل الكافي والمناسب للتعليم بوجه عام.
2. يمثل التعليم أقل من اثنين في المائة من إجمالي المساعدات الإنسانية.
3. وجود نموذج سائد للمساعدة يقوم على طرح واسع الانتشار مفاده أن المساعدة تكون أكثر فعالية في الدول التي لديها سياسات وضوابط مؤسسية متينة، وأن أغلب الدول النامية ليست لديها إجراءات وخطة محددة للتدخل في حالات الطوارئ.

4. امتناع المانحين عن اعتبار التعليم كجزء من المعونة والاستجابة الإنسانية على الرغم من أن حالات الطوارئ يمكن أن تستمر لسنوات عديدة وهذا ما يحدث أحياناً.

5. تحول أولويات المانحين من تمويل الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل إلى التركيز عوضاً عن ذلك على الغذاء والصحة والمأوى.

الجهات الداعمة للتعليم في حالات الطوارئ:

لا توجد جهة محددة يمكن أن تتوجه إليها الدول التي تحتاج إلى مساعدة تعليمية في حالات الطوارئ، كما لا توجد آلية تمويل موحدة لتوجيه الموارد المالية إلى البلدان المتضررة، لكن توجد على الساحة الدولية عدد من الجهات الفاعلة التي لكل منها خبرتها وخطتها الخاصة، ومجالات تأثيرها، ووجودها الميداني، التي تختلف فيما بينها، ويمكن أن نذكر من هذه الجهات الفاعلة الوكالات والهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة على حد سواء، كاليونسكو، واليونيسيف، وقبلهما بالتأكيد الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ.

كما يؤثر المجتمع المحلي والمنظمات الوطنية في دعم التعليم في حالات الطوارئ والحروب بشكل كبير.

دور المجتمع المدني في استدامة العملية التعليمية في حالات الطوارئ:

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في خدمة الشعوب، وتسهم في حل العديد من المشكلات وترفع مستوى الوعي لدى الكثير من فئات المجتمع على مختلف طوائفه.

إلا أن دورها الذي تقوم به خلال الحروب والصراعات يفوق في الأهمية والتأثير في مجالات مختلفة، حيث تعد منظمات المجتمع المدني سفينة النجاة، لاسيما عند غياب مؤسسات الدولة وانشغالها بالحرب، ومما لا شك فيه أن المنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية، تشكل قوة رئيسة في حماية التعليم وحقوق الأطفال والنساء والمشردين، حيث انعكست التأثيرات السلبية للحرب التي يمر بها السودان بشكل كبير على كافة شرائح المجتمع، خاصة صغار السن والنساء، بحكم ما رافقها من تغيرات سيئة طالت البنية التعليمية والاجتماعية والتاريخية والثقافية والاقتصادية.

يجب وضع أطر عملية للحد من الزيادة في الفاقد التعليمي، وتقديمها للمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية المحلية لمواجهة تلك التأثيرات.

بالإضافة إلى عمل أبحاث وندوات وحلقات نقاش حول حجم الفاقد التعليمي، وما سببته الحرب، ورصدها وإيصالها للجهات المعنية للحد من التأثير الحالي وفي المستقبل.

الفصل الثاني

تداعيات وآثار حرب الخامس عشر من أبريل

الأبعاد الإنسانية لحرب الخامس عشر من أبريل 2023:

تُعد حرب الخامس عشر من أبريل 2023م في السودان كارثة إنسانية بالغة التعقيد، تتجاوز آثارها الدمار المادي لتصل إلى أعماق النفس البشرية، تتجسّد هذه الأبعاد الإنسانية في العديد من الجوانب التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حياة المدنيين، وتترك جروحاً عميقة على المجتمع السوداني. وتتطلب تضافر الجهود الدولية والإقليمية لتقديم المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين، والدفع نحو تحقيق السلام المستدام.

أبرز الجوانب الإنسانية للحرب في السودان:

1. النزوح والتشريد:

فرار الملايين من السكان من ديارهم بحثًا عن الأمن والسلم والأمان، ما تسبب في أزمات إنسانية حادة في مخيمات النازحين وتدمير المنازل والمدن، واستغلال المدارس كمأوى لهم ما أدي إلى تعطيل العملية التعليمية في كثير من الولايات الآمنة .

كما تأثر جانب المعاملات والجانب الأخلاقي بهذه الحرب ويتجلى ذلك في ضعف النفوس وظهور حالات النهب وسرقة الممتلكات، وغياب المصداقية بين الناس

وانعدام الثقة، وتفشي الظواهر السالبة التي تنعكس على تفكك المجتمع وضياع أفراده.

2. العنف ضد المدنيين:

وقوع ضحايا مدنيين جراء القصف العشوائي والاشتباكات المسلحة واستهدافهم بشكل مباشر بما في ذلك الأطفال والكبار والنساء، وانتشار الانتهاكات الجنسية ضد النساء.

الخسائر الجماعية في صفوف المدنيين في الهجمات العشوائية التي تشنها المليشيا المتمردة بصورة كبيرة، والهجمات المستهدفة على الأعيان المدنية مثل المستشفيات والمساجد والكنائس، وأعمال النهب على نطاق واسع.

قتل الناس في منازلهم، أو أثناء بحثهم اليائس عن الطعام والماء والدواء. ويقعون في مرمى النيران أثناء فرارهم، وتُطلق النار عليهم عمدًا في هجمات مستهدفة. وتعرضت عشرات النساء والفتيات، بعضهن لا تتجاوز أعمارهن اثنتا عشر عامًا، للاغتصاب ولأشكال أخرى من العنف الجنسي على أيدي أفراد المليشيا المتمردة ولا يوجد مكان آمن.

3. انعدام الأمن الغذائي:

دمار الأراضي الزراعية والبنية التحتية الزراعية، أدى إلى نقص الغذاء وارتفاع الأسعار، وصعوبة وصول المساعدات الغذائية إلى المناطق المتضررة، وتفاقم

الأمر لا سيما عند دخول المليشيا المتمردة ولاية الجزيرة ما عطّل إنتاج أضخم مشروع زراعي في البلاد.

4. الأزمة الصحية:

انتشار الأمراض والأوبئة مثل الكوليرا والتهاب ملتحمة العين نتيجة لتدهور الخدمات الصحية وتردي البيئة، وانتشار الجثث في الطرقات، ونقص الأدوية وصعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال.

وخلّفت الهجمات المتكررة على المرافق الصحية والعاملين فيها عواقب وخيمة في خضم الأزمة الغذائية المتفاقمة، بعد أن كانت مراكز الرعاية الصحية تشكل أهمية بالغة للوقاية من سوء التغذية واكتشاف الإصابة بها ومعالجتها، إن قدرة هذه المراكز على القيام بمهامها أمرٌ حيوي للفئات الأكثر استضعافًا، ومن بينهم الأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة.

يفتقر المصابون إلى الأدوية والغذاء والمياه، ولا يتلقى كبار السن والنساء والأطفال العلاجات الأساسية مثل الغسيل الكلوي أو أدوية السكري، ويزداد الوضع سوءًا مع امتداد أمد الحرب.

كذلك نهب مرافق الرعاية الصحية وتخريبها، والتهديدات بحق العاملين فيها والمرضى وتعرضهم للعنف الجسدي وحرمان المدنيين من خدمات الرعاية

الصحية، ويلقى المقاتلون والمدنيون حتفهم بسبب حرمانهم من تلقي الرعاية الطبية في الوقت المناسب.

5. تأثير الحرب على التعليم:

إن انعدام الأمن والفقر يؤثران على العملية التعليمية ومدخلاتها البشرية والمادية، ويتسبب بشكل مباشر في تراجع مستوى التحصيل العلمي، وعرقلة مسيرة خطط التعليم المحددة ضمن سقف زمني، بل يخلق ذلك ظروفاً تُحد من تراكم التعليم وتقلل من حصول المتعلمين على تعليم جيد، ومن الآثار السالبة للازمات على التعليم هو التسرب نتيجة الحروب والحالات الطارئة، وتمنع هذه الحروب الأطفال من تلقي التعليم في المدارس نتيجة لاحتدام المعارك وعدم قدرة المؤسسات التعليمية على تأمين انتقال التلاميذ إلى منازلهم.

كذلك قضية تجنيد الأطفال في الحروب من التداعيات الخطيرة على قطاع التعليم، فهناك العديد من الطلاب أُلحِقوا بجبهات القتال واستقطاب الأطفال المتسربين من التعليم من قبل المليشيا المسلحة، ولا يقتصر الموضوع على التجنيد فقط بل تعتمد تلك التنظيمات على الأطفال في العمليات القتالية بشكل كبير وذلك مقابل عائد مادي كبير الأمر الذي يشكّل الدافع الأساسي في استقطاب الأطفال للقتال. من جانب آخر تلقي مشكلة النزوح بآثارها السلبية على الأطفال وعلى العملية التعليمية، كما تشكل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة التي يعيش

ضمنها الأطفال والتي تجبرهم على السكن في بيوت تضيق بعدد أفرادها، وتقيم عدة عائلات مع بعضها لتتقاسم بدل الإيجار المرتفع وهذا يؤثر بدوره في التلميذ وفي العملية التعليمية.

تنتشر الصدمات النفسية مختلفة الشدة بين الأطفال خلال الأزمات نتيجة لمشاهداتهم لأعمال العنف، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العنف والعدوانية بين التلاميذ والانطواء والابتعاد عن الآخرين وعدم الالتزام بقواعد الانضباط والقواعد في المدرسة وفي المجتمع بشكل عام مما يؤدي إلى تخلخل العديد من القيم الأخلاقية وتحدي تلك القيم المجتمعية من قبل فئة المراهقين وتسهم مجموع تلك العوامل على التحصيل العلمي للطلاب بشكل سلبي والتأثير على دافعيتهم نحو التعليم وعلى مستوى تركيزهم.

6. نقص الموارد التعليمية في زمن الحروب:

تعاني البلاد من نقص حاد في الموارد التعليمية، يتضمن ذلك نقص الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى، ونقص الأجهزة والتجهيزات التكنولوجية الحديثة، ونقص الإمكانات المادية والمالية لتحسين البنية التحتية التعليمية، هذا النقص في الموارد يؤثر سلبًا على استدامة التعليم ويقلل جودته ويقيد إمكانية توفير تعليم شامل وجيد للأطفال والشباب.

7. ضياع قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم الاتحادية:

تسببت الحرب في ضياع ودمار قاعدة البيانات التربوية بالبلاد، فلقد تم حرق جميع المستندات والكتب الإحصائية السنوية التي تضم البيانات التربوية لجميع المؤسسات والمدارس بالسودان، كذلك تم حرق سجلات طلاب الشهادة الثانوية للأعوام ما قبل 1990م ونجت فقط من هذا الدمار سجلات الطلاب ما بعد 1990م لأنها قاعدة البيانات الوحيدة بالوزارة التي تمت حوسبتها وحفظها الكترونياً، وبالرغم من اجتهاد إدارة التخطيط التربوي بالوزارة في السنوات القليلة الماضية بحوسبة قاعدة البيانات التربوية عبر نظام إدارة المعلومات التربوية العالمي(EMIS) إلا إنها لم تتمكن من إدخال جميع البيانات التربوية في هذا البرنامج واكتفت بإدخال بيانات العام 2015م.

وهنا تجدر الإشارة لأهمية حوسبة البيانات ورفعها في سحابة الكترونية حتى لا تتأثر بالحرق والدمار والضياع، بل تكون محفوظة ومتاحة في كل زمان ومكان.

تأثير الحرب على حقوق الأطفال في التعليم:

تعد حرب السودان تهديدًا كبيرًا لحقوق الأطفال في التعليم، حيث تعرض الأطفال في المناطق المتضررة من الحروب للعديد من التحديات والمخاطر التي تعيق حقهم في التعليم، وعلى رأس هذه المخاطر التشرد والنزوح، ما جعلهم يفقدون فرصة الوصول إلى التعليم، وتجميد عامين دراسيين من عمرهم، كذلك تعرض

الكثير منهم للعنف والاستغلال، ما أثر على قدرتهم على التركيز والاستفادة من التعليم.

تأثير الحرب على الأطر التعليمية والمعلمين:

عانى المعلمون من تأثيرات الحروب ، فتعرضوا للتهديد والاعتداءات، وتم تشريدهم وتهجيرهم، ما أدى إلى نقص في الكفاءات التعليمية وتراجع جودة التعليم. بالإضافة إلى ذلك عدم صرف رواتبهم لأكثر من عام ولم يتمكنوا من توفير احتياجات أسرهم من مسكن وملبس وغذاء ودواء.

تأثير الحرب نفسياً على الطلاب:

أثرت حرب الخامس عشر من أبريل على النمط النفسي للطلاب بشكل كبير، وعانى العديد منهم من الصدمات النفسية والتوتر النفسي نتيجة لتجاربهم في زمن الحرب، والقلق والاكتئاب وصعوبات التركيز والتعلم. يحتاج الطلاب في زمن الحرب إلى دعم نفسي واجتماعي للتعامل مع التحديات النفسية التي يواجهونها ولتحسين صحتهم العقلية والنفسية.

تدمير المؤسسات التعليمية:

تعرضت كثير من المدارس والجامعات للدمار والخراب والنهب، سواء عن طريق القصف المباشر أو استخدام المليشيا للمدارس كملاجئ أو قواعد عسكرية. ما أدى

إلى فقدان الفرص التعليمية للأطفال والشباب، حيث أجبروا على التوقف عن الدراسة والبحث عن مأوى آمن.

يعد تدمير المدارس جريمة حرب وانتهاكًا صارخًا لحقوق الطفل وحرمانه من التعليم.

تدمير البنية التحتية التعليمية:

بالإضافة إلى تدمير المدارس، تعرضت البنية التحتية التعليمية بشكل عام للتدمير. وشمل ذلك تدمير المختبرات والمكتبات والمرافق الرياضية ووسائل النقل المدرسية والمرافق الإدارية. وأدى تدمير البنية التحتية التعليمية إلى تقليل الفرص التعليمية المتاحة للطلاب وتأثير سلبي على جودة التعليم

تدمير المدارس والبنية التحتية التعليمية له تأثيرات سلبية على الأطفال والشباب الذين يعيشون في مناطق الحرب، يفقدون فرصة الحصول على تعليم جيد والاستفادة من الفرص التعليمية التي يحق لهم الحصول عليها، ويتعرضون للتهميش والتخلف التعليمي، ما يؤثر على مستقبلهم وفرصهم الوظيفية.

كذلك تدمير المدارس والبنية التحتية التعليمية يعرقل أيضًا عملية إعادة الأعمار والتنمية في فترة ما بعد الحرب، ويتطلب إعادة بناء المدارس والبنية التحتية التعليمية استثمارات كبيرة وجهود مستمرة لإعادة تأهيل المدارس وتجهيزها بالموارد التعليمية اللازمة.

للتغلب على تحديات تدمير المدارس والبنية التحتية التعليمية لابد من تضافر الجهود المحلية والدولية المشتركة لحماية المدارس والبنية التحتية التعليمية من الهجمات والتدمير ويجب أن تتخذ الحكومة بالشراكة مع المنظمات الدولية إجراءات لتأمين المدارس وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للطلاب.

علاوة على ذلك، يجب أن يتم توفير التمويل اللازم لإعادة بناء المدارس وتجهيزها بالموارد التعليمية اللازمة. يجب استقطاب المنظمات الدولية والمانحين لتوفير الدعم المالي والتقني لإعادة بناء البنية التحتية التعليمية وتحسين جودة التعليم.

الآثار النفسية على الأسر:

هنالك حالات وظواهر اجتماعية كثيرة ناتجة عن الضغوط النفسيّة التي أفرزتها الحرب، منها ارتفاع معدّلات الطلاق، وزيادة المشكلات بين الزوجين والعنف الأُسري، إلى جانب إهمال تربية الأولاد والإِعتناء بصحتهم.

الأُسرة هي النواة الأولى والمكوّن الأساسي للمجتمع، وإنَّ إلحاق الضرر بها يؤدي لإحداث خللٍ يطالُ المجتمع بأسره. ولم يقتصر التأثير السلبي للحرب على من عاشوا داخل مناطق النزاع، بل أمتد وشمل ذويهم الذين فرّوا خارج البلاد، أو للولايات الآمنة.

الآثار النفسية على الأطفال:

تركت الحرب جراحاً ظاهرة وأخرى خفية في قلوب ونفوس الأطفال الأبرياء، الذين ولدوا في رحم المعاناة وذاقوا أشكال القهر والفقر والرعب، علاوة عن الذين فقدوا آبائهم وأمهاتهم خلال الحرب، أو من تعرّضوا للإِعتداء والإِستغلال.

بعض المشكلات النفسية التي تأثر بها الأطفال إثر تداعيات الحرب:

1. الشعور الدائم بالخوف والقلق والإِكتئاب.
2. تأخّر النمو العقلي والبدني والعاطفي.
3. صعوبة الإِندماج في المجتمع والعجز عن بناء روابط عاطفية مع الآخرين.
4. الإِضطرابات السلوكية وردود الفعل العِدائية.

الآثار النفسية على البالغين:

رغم إِمتلاكهم قدرةً أكبر على التحمّل مقارنةً بالأطفال، لا ينجوا البالغون من تداعيات الحرب السلبية على نفسية الأفراد، إذ تتفاقم الضغوط المفروضة عليهم مع سوء الحالة الماديّة والفقر، خاصّةً إذا كانوا مسئولين عن إعالة أُسرهم وتأمين لقمة عيشهم، ما يجبرهم على الكتمان ومواصلة الكفاح دون أن يدري أحد بالألم الذي يعيشونه.

آثار الحرب على المدى البعيد:

1. ضياع الأجيال:

قد يؤدي فقدان فرص التعليم والتدريب إلى فقدان جيل كامل من الكفاءات والمهارات، وظهور العاطلين عن العمل، ما قد يؤدي إلى انتشار الظواهر السالبة بين الشباب مثل انتشار المخدرات والإدمان والتفكك الأسري وضياع الأخلاق وانعدام القيم والمثل.

2. تدهور البنية التحتية للبلاد:

تتسبب الحروب في تدمير كامل للبنية التحتية اللّازمة لمعيشة الإنسان، ما تسبّب في هِجرة الناس نتيجة تدمير المنازل، والغابات، والحقول الزراعية، وشبكات الريّ، وأنظمة النقل، كما أنّ المراكز التجارية والمناطق السكنية والأسواق أصبحت بفعل القصف مناطق مهجورة، وقد عانت بعض الولايات من التأثير المباشر لبيئتها وتردي أوضاع المعيشة وانتشار الأمراض وتفشي الفقر والجوع، وظهور حالات سوء تغذية.

يستغرق إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وقتًا طويلاً وجهدًا كبيرًا، كما يحتاج إلى كثير من الأموال.

3. تدهور الاقتصاد:

يؤدي توقف النشاط الاقتصادي وتدمير الممتلكات إلى تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد.

من أهم آثار الحروب الاقتصاديّة هجرة أصحاب العقول والكفاءات والشّهادات إلى الخارج بحثًا عن مصدر رزقهم بعيدًا عن ويلات الحروب ما يؤدي لخسران البلد الأيدي العاملة فيها وأصحاب الكفاءات، والحروب تؤدي لدمار البنية التّحتيّة والتي تحتاج لملايين الدولارات والسنين حتى تُبنى من جديد، وتؤدي الحرب أيضاً إلى توقف عمليّة تصدير المنتجات إلى الخارج، ونقص حاد في المواد الغذائيّة الأساسيّة مثل القمح والسكر ما يؤدي لظهور السوق السوداء التي تبيع المواد الأساسيّة بأسعار مضاعفة لما هي عليه فعليًا، والحرب تُرهق ميزانيّة الدّولة وتجعلها تضخ أموالها في سبيل هذه الحرب ما يؤدي إلى العجز الاقتصادي للدّولة وبالتالي انخفاض متوسّط دخل الأفراد، وتؤدي الحروب إلى ضعف في عمليّة التنمية بسبب هروب الاستثمارات والمستثمرين إلى الخارج، وتُثقل الحروب من كاهل الدّولة وتزيد من مديونيتها.

جراء حرب الخامس عشر من أبريل الدائرة بين القوات المسلحة ومليشيا الدعم السريع، تراجع الاقتصاد السوداني بنسبة كبيرة، وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، فيما

توقع صندوق النقد الدولي انكماشا بنسبة 18 بالمائة هذا العام، وهي أكبر نسبة تراجع في تاريخ الاقتصاد السوداني.

توقفت عجلة الإنتاج في العاصمة الخرطوم مركز الثقل الاقتصادي بالبلاد، منذ منتصف أبريل، بخلاف تأثر عديد من المناطق الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية.

نحو 400 منشأة في قطاعات مختلفة (من بينها الصناعات الغذائية والدوائية) خرجت عن العمل في الخرطوم بعد التخريب الذي تعرضت له.

تعرض نحو 100 فرع لمصارف عاملة في البلاد للنهب والحرق والتدمير الكامل بما فيها أجزاء كبيرة من بنك السودان المركزي.

تضاعفت الأسعار بأكثر من ثلاث مرات بسبب اضطراب سلاسل الإمداد وانخفاض قيمة الجنيه السوداني.

ويمكن حصر حجم الضرر الاقتصادي نتيجة الحرب فيما يلي:

1. انهيار الأنشطة الاقتصادية بالبلاد.
2. تضرر الأصول والممتلكات الإستراتيجية للدولة.
3. ما شهدته الممتلكات الشخصية للمواطنين من عمليات سلب ونهب بواسطة التمرد.
4. نزوح عدد كبير من مواطني العاصمة وغيرها من الولايات.
5. انهيار المستوى المعيشي للأسر منذ بداية الحرب بالبلاد.

6. ارتفاع معدلات الفقر "المدقع" على أثر تلك التطورات.

تلك التداعيات تعد من أبرز الآثار الاقتصادية المدمرة للحرب على الخرطوم، مع انخفاض قيمة الجنيه السوداني وتفاقم أزمة الكهرباء، وكذلك المياه "شبه المعدومة" في بعض المناطق، وجميعها عوامل أدت إلى "شلل تام في مؤسسات الدولة والحياة العامة بالخرطوم" كما أدت إلى إغلاق للمدارس والجامعات.

إن تداعيات هجرة عدد من التجار من القطاعين الصناعي والحرفي من الخرطوم لمدن السودان الكبرى وإلى مصر ودول الجوار من مشغلي اليد العاملة، وضعف آلية تشغيل البنى التحتية كالقطاعات الصحية والخدمية، أفضى إلى تعطل عملية الدوران الاقتصادي وتهالك سوق الإنتاج، مترافقاً بضعف بالقدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع السوداني.

4. تعميق الانقسامات الاجتماعية:

يواجه السودان تحديات كبيرة، تضعه تحت مظلة الجهل والتفرقة العرقية العنصرية البغيضة، وحرب الخامس عشر من أبريل زادت من تفاقم الانقسامات الاجتماعية وعمّقت الاختلافات والنفور بين مكونات المجتمع السوداني، وانتشر خطاب الكراهية بين أفراد المجتمع تصريحاً وتلميحا، وأساء الناس استخدام الوسائط الاجتماعية الالكترونية وجعلوها بيئة خصبة لتبادل الاتهامات ونشر الفتن والأكاذيب ما فاقم من حدة الحرب.

وأصبح تصنيف الأفراد والمجتمعات على أساس العرق أو اللون، انتشرت بين كل شرائح المجتمع لتشمل المستنيرين والمثقفين وأصحاب الشهادات العليا إضافة إلى بقية مكونات المجتمع.

تفشّت العنصرية وانتشر التمييز بالقبيلة ما أدى إلى الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتأثرت التنمية المستدامة ومسيرة تحقيق أهدافها والسلام المجتمعي.

وبصورة عامة فإن للحرب آثار عديدة تظهر على المدى البعيد، فالحرب لها تأثير كبير على صحة الأفراد في المجتمعات ورفاهيتهم، حيثُ أظهرت العديد من الدراسات أن الحروب تسببت في وقوع عدد من الوفيات والإعاقات يفوق أي عدد سببه أي مرض خطير آخر، وتكمن خطورة الحروب بأنها تدمّر الأسر التي تعد أساس المجتمعات، وهو الأمر الذي ينتج عنه خلل في النسيج الاجتماعي للدولة، وصعوبة رتقه، بالإضافة إلى الآثار المادية والنفسية التي تخلّفها على الأفراد، وينتج عن الحروب انخفاض كبير في رأس المال المادي والبشري، بالإضافة إلى ما تتسبب به هذه الحروب من إزهاق لأرواح الأفراد ترتبط الحروب بظواهر خطيرة أخرى مثل انتشار الفقر، وسوء التغذية، والإعاقات المختلفة، والأمراض النفسية والاجتماعية، وعدد كبير من المشكلات التي لا حصر لها.

الفصل الثالث

تحديات استدامة التعليم في ظل أزمة الحرب

في ظل الراهن السوداني وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد في ظل حرب الخامس عشر من أبريل، يواجه السودان تحديات كبيرة في عملية استدامة التعليم واستمراره ، ولكن يبقى التعليم هدفًا ساميًا يجب السعي لتحقيقه، من خلال تضافر الجهود وتنفيذ استراتيجيات فاعلة، وعلى واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار التفكير بصورة جادة في التخطيط ووضع الرؤى التي يمكن أن تسهم في استمرار العملية التعليمية في ظل فترة الحرب ، وتمكّننا من ضمان حصول جميع الأطفال على حقهم في التعليم، الذي من شأنه المساهمة في الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد.

ومن أهم هذه التحديات:

أولاً: دور المركز (المتمثل في وزارة التربية والتعليم الاتحادية) في المشهد التربوي بالبلاد في ظل الحرب دون الطموح:

ويمكن تلخيص أهم التحديات التي واجهت العملية التعليمية واستدامتها في ظل الحرب، والناتجة عن دور المركز فيما يلي:

أ. عدم التخطيط الجيد والدراسة المتأنية لصناعة واتخاذ القرارات الوزارية بوزارة التربية والتعليم الاتحادية وانفراد أشخاص بصناعتها واتخاذها دون الرجوع لمجلسي الوزير ووكيل الوزارة والتشاور حولها ومن ثم صناعتها واتخاذها، ومن القرارات الفردية وغير المدروسة قرار إلغاء امتحان شهادة المرحلة الابتدائية للولايات المتأثرة بالحرب (ولاية الخرطوم وولايات دارفور والجزء الشمالي من ولاية الجزيرة)"مرفق بالملحقات" ما أدى إلى مشكلات ظهرت نتائجها خاصة لمن أراد تكملة مسيرة تعليمه خارج البلاد.

كذلك قرار وزارة التربية والتعليم ولاية الخرطوم بعمل امتحانات ملاحق لآخر دفعة من طلاب وطالبات الصف الثامن أساس الذين أخفقوا في امتحان شهادة مرحلة الأساس2022م (ويمثلون نسبة كبيرة)، في حين أن درجة القبول للمرحلة الثانوية بلغت (175 درجة)، أي أن هنالك كثير من الطلاب الناجحين لم يتمكنوا من الانتقال للمرحلة الثانوية، فلا يستقيم الحال في ظل وجود ناجحين لا يحق لهم الانتقال للمرحلة الثانوية وقيام امتحان ملحق للطلاب الراسبين، وإذا أخذنا في الاعتبار أن المرحلة المتوسطة أضيف لها عام دراسي تاسع وهذا يؤثر في المدى القريب على وجود فراغ لعام دراسي دون الجلوس لامتحان الشهادة الثانوية نتيجة لإضافة هذا العام، فكان من الأجدى والأهم ملء هذا الفراغ المستقبلي بإتاحة فرصة لجميع الطلاب والطالبات الذين أخفقوا في

امتحان شهادة مرحلة الأساس2022م أن تكون هنالك سنة دراسية استثنائية كاملة لهم والجلوس لامتحان شهادة مرحلة الأساس بدلاً عن عقد امتحان ملحق لم يراع صفات ومواصفات عملية القياس والتقويم(هنالك طلاب نجحوا في بعض المواد ورسبوا في أخرى والامتحان شامل حتى المواد التي نجح فيها الطالب). وبهذا يكون قد امتلأ الفراغ في السنة الإضافية وعدم تعطيل امتحان الشهادة الثانوية عام كامل.

كذلك وجود الصف الأول للمرحلة الثانوية بولاية واحدة فقط (ولاية نهر النيل) وبالمدارس السودانية بالخارج للعام الدراسي 2023 –2024م علماً بأنه لم يتم طباعة منهج دراسي للصف الأول الثانوي وفقاً للتراتبية المتبعة في تغيير السلم التعليمي الجديد بالبلاد والمنهج الدراسي (من الصف الأول الابتدائي وحتى الثالث المتوسط)، ما أجبر معلمي ولاية نهر النيل التدريس بالمنهج القديم.

ب. ضعف عمليات التشبيك والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم ومنظمات الشراكة، ما أضاع جهود تلك المنظمات ودورها الحيوي في ظل الأزمات والحروب، وركزت على الدعم النفسي والاجتماعي فقط.

ب.تجاوز التراتبية الوظيفية أو الهيكل الإداري الذي يحدد ترتيب الوظائف الفنية والإدارية بالوزارة من أعلى درجة إلى الأقل بناءً على قوانين ولوائح الخدمة العامة ومعايير معروفة ومحددة، فالخبرة والكفاءة والمؤهل العلمي

من أهم هذه المعايير، فصار التعيين فى إدارات الوزارة رهن المحاباة والانتماءات والولاءات، وأصبح الهيكل الوظيفي أشبه بالنظام الملكي، وظهرت مفاهيم وأساليب لا علاقة لها بالمهنية في شغل المناصب وإدارة المهام والمسئوليات، فغابت المؤسسية وظهر التعيين بالوصاية.

ت. انشغال الإدارات السياسية العليا بالحرب ما أثر سلباً على النظر للدور الحيوي لاستمرار العملية التعليمية والاهتمام بمشكلات التعليم، وترك الأمر برمته تحت تصرف وزير التربية والتعليم الاتحادي دونما مراقبة ومتابعة، بالرغم من انتهاج الأخير شعار لا تعليم في ظل الحرب وأن العملية التعليمية ليست أولوية، وما فاقم الأمر انقسمت الوزارة إلى تيارين، التيار الدستوري السياسي المتّمثل في الوزير، والرافض لاستمرار العملية التعليمية والآخر التيار التنفيذي المهني المنوط به وضع خطط الوزارة وتنفيذها، وهذا التيار يضم وكيل الوزارة ومنسوبيها من المهنيين التربويين والخبراء والمعلمين، وقام هذا التيار بعدد من الفعاليات التربوية التعليمية من حاضرة ولاية الجزيرة مدينة ود مدني سوف نتحدث عنها في الفصل الخامس من هذا السِّفر الذي تناول الرؤى والفرص المتاحة لاستمرار العملية التعليمية في ظل الحرب.

والمتعارف عليه أن كل من التيارين هو مكمّل للآخر وغير منفصل عنه، ولا يمكن لأحدهما تجاوز الآخر، ولكن كان هنالك تضارب في اتخاذ القرارات ووضع الخطط وتنفيذها، ما أدى إلى زيادة وتفاقم تلك الفجوة بين التيارين هو الازدواج الوظيفي إن – صح التعبير–، فلقد كان الوزير وزيراً للتربية والتعليم ومديراً لإحدى الإدارات بوزارة التربية والتعليم وتقلّد في ذات الفترة منصب وكيل الوزارة، دون مراعاة لقيم المؤسسية وإعمال مبدأ العمل في فريق لتسيير مهام الوزارة، واعتماد عقيدة الشورى في صناعة واتخاذ القرارات الأمر الذي أفرز تكدّس الكفاءات البشرية بالوزارة وبإدارات التعليم بالولايات، فغابت التخصصية بفعل هذا الاحتكار الوظيفي وكانت الثقة الزائدة بالنفس حيث مال أصحاب التيار الوزاري إلى المبالغة في تقدير أدائهم وكذلك دقة معرفتهم للمعلومات دون غيرهم وإهمال استصحاب الرؤى والمبادرات المقدمة من جانب التيار الآخر، ومن الخبراء التربويين بالولايات، فتلاشت الرؤى الإستراتيجية، وما تحتويه من توجهات وخيارات كبرى، وبدائل جيدة وما تضعه من أهداف رئيسة، وما تحمله من أساليب النجاح، ومن طرائق ووسائل لمواجهة التحولات الكبيرة وتحديات فترة الحرب، ما أدى إلي فشل الجانبين في تحديد المشكلات التعليمية في ظل

الحرب بشكل ملموس ومحدد، ومطلوبات الحل، فضاعت الرؤى وانعدم التخطيط الرشيد.

ومن إفرازات هذه التيارات، إعفاء وكيل وزارة التربية والتعليم في تلك الفترة الحرجة وعدم تعيين وكيل آخر للقيام بالمهام الفنية والإدارية والتنفيذية، وظل هذا المنصب شاغراً لفترة طويلة، ودونما تدخّل من قِبل الإدارات السياسية العليا، ما أدى إلى التوقف التام في العملية التعليمية بالبلاد.

ثانياً: عدم صرف رواتب المعلمين:

لأول مرة في تاريخ التعليم بالبلاد نجد أن معلمي السودان يواجهون بعدم صرف رواتبهم لأكثر من عام وهو أحد أهم التحديات الكبرى التي تواجه استمرارية العملية التعليمية واستدامتها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، هذا الأمر لم يؤثر فقط على المعلمين أنفسهم، بل أمتد تأثيره ليطال العملية التعليمية بأكملها، ويترك آثارًا سالبة على الطلاب والمجتمع والدولة بجميع مكوناتها.

الآثار السلبية لعدم صرف رواتب المعلمين:

1. تراجع الدافع والانخفاض في الأداء:

أدى عدم صرف الرواتب إلى تراجع التحفيز ودافع المعلمين، وتسبب في الضغوط النفسية والمادية، ما أنعكس سلبًا على وضعهم الاجتماعي بين كافة شرائح

المجتمع، فالمعلم الذي يعاني من مشكلات مالية لن يكون لديه الدافع الكافي لتقديم أفضل ما لديه، ما يؤدي لانخفاض مستوى جودة التعليم.

2. ارتفاع معدلات الغياب والتسرب:

لجأ بعض المعلمين إلى الغياب عن العمل أو التسرب منه بحثًا عن مصادر دخل أخرى، ما أدى إلى نقص في عدد المعلمين وتدهور جودة التعليم، ويمتد التأثير ليس فقط في فترة الحرب بل يظهر جلياً ما بعد الحرب، وقد يترك المعلم المهنة بشكل نهائي ويبحث عن وظيفة تفي باحتياجاته الأساسية وتزيد تطلعاته وطموحه لدخل مادي أفضل .

3. انخفاض مستوى التعليم:

يؤثر عدم صرف الرواتب على تراجع دافعية المعلمين وانخفاض عددهم على مستوى التعليم بشكل عام، ما يؤدي إلى تدهور نتائج الطلاب مستقبلاً وضعف تحصيلهم ومن ثمّ عدم مواصلة تعليمهم في المراحل العليا والجامعات.

4. زيادة معدلات التسرب المدرسي:

قد يدفع عدم صرف رواتب المعلمين بعض الطلاب إلى ترك الدراسة، خاصة في ظل غياب المعلمين وتدهور جودة التعليم، حال انتهاء الحرب.

5. تدهور الوضع المعيشي للمعلمين:

يعاني المعلمون من صعوبات كبيرة في توفير احتياجاتهم الأساسية لأسرهم، ما يؤثر على صحتهم النفسية والجسدية، ويقلل من تركيزهم على عملهم واهتمامهم بتطوير ذاتهم في فترة توقف الدراسة.

6. تدهور صورة المهنة التعليمية:

يؤدي عدم صرف رواتب المعلمين إلى تدهور صورة المهنة التعليمية، ما يقلل من جاذبيتها للشباب مستقبلاً.

7. تأثير سلبي على المجتمع:

يؤثر تدهور مستوى التعليم على المجتمع بأكمله، حيث يؤدي إلى نقص الكفاءات والمهارات اللازمة للتنمية.

إن عدم صرف رواتب المعلمين يمثل تهديدًا خطيرًا للعملية التعليمية، ويؤثر سلبًا على مستقبل الأجيال القادمة، ويجب على الحكومة السودانية بالتعاون مع المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لحل هذه المشكلة، وضمان حصول المعلمين على حقوقهم كاملة، وتوفير بيئة عمل مناسبة لهم، حتى يتمكنوا من القيام بدورهم على أكمل وجه.

ثالثاً: عدم وجود سياسة تعليمية خاصة بفترة الحرب:

في العادة تكلّف الدولة وزارة التربية والتعليم وتعطيها صلاحيات رسم السياسة التعليمية والإشراف عليها وتنفيذها ومراقبتها في نفس الوقت، والراهن المعيش يحتّم على الدولة أن تضع سياسة تعليمية متكاملة لفترة الحرب، تستدعي أن تكون هذه السياسة سياسة وطنية ذات خصوصية تشارك فيها وتراقبها كل الجهات المسئولة، وتكون مدعومة بخبرات وطنية ودولية، تحت إشراف ورعاية ومتابعة وزارة التربية والتعليم الاتحادية، سياسة تقوم على تحديد أهداف التعليم بالبلاد في ظل فترة الحرب الحرجة، تراعي ترتيب أولويات العملية التعليمية، وتحدد احتياجات الطلاب، وان تكون سياسة تعليمية شاملة ومرنة، قابلة للإصلاح والتجديد في مراحلها المختلفة، سياسة تهتم بنوعية التعليم لا بالكم، والخروج من نمطية التعليم وطرائقه التقليدية والوسائل القديمة غير المواكبة للحداثة وتحديات ثورة المعلومات والاتصالات، بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي الحاصل في العالم.

ومن الضروري تضمين مهارات القرن الحادي والعشرين وهي التفكير الناقد، الإبداع، التعاون والتواصل، التكيف والمرونة، والقدرة على التعامل مع التغير السريع، والقدرة على نقل الأفكار، واستشراف المستقبل، والتفاعل مع التغييرات بشكل واعٍ، وتنمية أخلاقيات العمل، وغرس روح الفريق، والعمل لإيجاد الحوار

البناء، والمناقشة الحرة المسئولة بعيدة عن الآراء المتعصّبة غير القادرة على التفاعل، والحوار داخل المدرسة أو خارجها، وغرس مفاهيم التعلم المستمر مدى الحياة، والحث على قيم التسامح وقبول الآخر، وتنمية الروح الوطنية، وغرس مفاهيم المواطنة الصحيحة، إضافة إلى قيم المحاسبة والمساءلة.

كذلك عدم وجود إستراتيجية وخطط عمل لفترة الحرب تسهم في استدامة وتحسين المستويات التعليمية للوصول إلى أهدافها، فقد غابت الاستراتيجيات وخطط العمل لتنفيذها، الأمر الذي أدى إلى ضياع أهداف التعليم بين الطالب والمدير والمعلم في ظل هذه الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد وضاعت معها مقومات نجاح العملية التعليمية، وسارت الأمور بعشوائية، وتخبط في القرارات المركزية والولائية، لذلك يجب على الإدارة السياسية بالبلاد الالتفات إلي هذا التحدي بشكل عاجل، ووضع برامج وسياسات جادة ورصينة ومرنة لضمان استدامة واستمرار العملية التعليمية ، وإلا فإن التحديات في قادم الأيام سوف تصبح أكثر عمقاً وتعقيدا.

رابعاً: الإنفاق على التعليم:

قضية تمويل التعليم من القضايا التربوية المؤرقة للدول والمجتمعات، حيث أن استمرار نمو التعليم وضمان جودته يتطلب الحرص على وجود مصادر وموارد مالية للدولة تُعنى بهذا الجزء من الموازنة.

من التحديات الكبيرة التي تعترض سبيل التعليم في ظل الحرب بمختلف أنماطه هي إيجاد مصادر تمويل، ففي فترة ما قبل الحرب تكفّلت الحكومة بالصرف على التعليم وبنسبة ضيئلة جداً، أما في ظل ظروف الحرب التي تمر بها العديد من الولايات وجّهت ميزانية البلاد تجاه مصروفات الحرب فقط، ولم تعد الحكومة قادرة على الإنفاق على الحرب والتعليم معاً وهنا يظهر التحدي الكبير، حيث أُهمِل الصرف على التعليم ومدخلاته، ذلك بغياب التخطيط السليم.

يجب على الحكومة في المقام الأول البحث عن مصادر تمويل غير حكومية وتفعيل الشراكات والاستفادة من المنظمات العالمية، كذلك الدعم المحلي الأهلي من التبرعات وغيرها.

أهمية تمويل التعليم في ظل الحرب:

1. ضمان استمرارية العملية التعليمية رغم ظرف الحرب.
2. الحرص على مستقبل أجيال بكاملها، من خلال تأمين انتفاع جميع الطلاب بالخدمات التعليمية، وتلقي العلم في المدارس، والجامعات والمعاهد، والكليات المُختلفة.
3. معرفة ما يحتاجه قطاع التعليم في ظل الحرب، والوقوف على البدائل التعليمية المتاحة في ظل الحرب وذلك بعمل خطة مالية، تستوعب حاجة قطاع التعليم، وفق أرقام دقيقة.

4. النهوض بالمجالات الأُخرى وعدم توقف الإنتاج في القطاعات الأخرى، حيث أن التعليم الذي يجد الدعم الحقيقي والمنظم في أثناء أزمات الحروب، يُخرّج أجيالاً تحمل خبراتٍ تعليميةٍ جيدة، تنفع المجتمع والدولة في جميع المجالات.
5. ضمان حصول الجميع على مستوى مناسب من التعليم: بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.
6. تحسين المهارات والمعرفة: لتمكين الأفراد من المشاركة بفعالية في سوق العمل والمجتمع.
7. تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية أثناء الحرب وما بعدها: من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.

خامساً: استخدام المدارس مأوى للنازحين من مناطق الحرب:

من التحديات التي تواجه استدامة العملية التعليمية واستمرارها في ظل فترة الحرب استخدام المدارس لسكن النازحين والفارين من الولايات المتأثرة بالحرب، ما أدى إلى عدم توافر البيئة التعليمية المناسبة والمهيّأة لاستقبال الطلاب للدراسة.

معظم المدارس في الولايات الآمنة نسبياً شمال البلاد وشرقها، قد تحوّلت دور إيواء لآلاف النازحين، مع توقّف العمليّة التعليميّة وتصاعد موجة النزوح من العاصمة الخرطوم والجزيرة وسط البلاد والمدن الأخرى التي تشهد نزاعاً مسلحاً.

كثير من الولايات غير المتأثرة بالحرب فتحت مدارسها وفصولها وأصبحت سكناً ومأوى للنازحين، منها ولاية البحر الأحمر وكسلا والشمالية ونهر النيل والنيل الأبيض وولاية النيل الأزرق.

الفصل الرابع

التجارب العالمية الناجحة للتعليم في ظل أزمات الحروب

تجربة فيتنام:

شهد التعليم في فيتنام تحولًا ملحوظًا في العقود الأخيرة، حيث انتقل من نظام تعليمي متضرر من الحرب إلى نظام تعليمي يحظى باحترام كبير على الصعيد الدولي، حيث تميزت التجربة الفيتنامية بنجاحها في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم وتحسين جودته، رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد.

عانت فيتنام من استعمار فرنسي وغزو أمريكي مع بداية الستينات من القرن الماضي، وانقسم الفيتناميون إلى شريحتين من الأفراد، الأولى تحارب العدو، والثانية تقوم بتعليم الأطفال، لاعتقادهم الجازم بأن جبهة القتال لا يجب أن تؤدي إلى سقوط جبهة التعليم، وشرف الجندية ليست بحمل السلاح الناري فقط بل تتباين الأسلحة في زمن الحرب ليصبح أنجعها القلم، وانتهجوا في ذلك منهجية تستحق أن تدرس اليوم كمؤشر على الإيمان بالتعليم، حيث تخلوا عن المباني المدرسية، واتجهوا إلى القرى، وعملوا على تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة، وكان التدريس يتم في الخنادق، وتحت القصف أحياناً، وأدركوا أن الحروف التي تتعلم تحت القصف، تتحول إلى أسلحة لا يمكن

مقاومتها، وأن المعلمين الذين أصروا على التعليم في ظروف الحرب، لابد أن يكونوا رموزا وطنية مؤثرة، فلا أحد يعرض نفسه للخطر إلا من أجل قيمة سامية، فالجندي والمعلم كانا ولا يزالان مصدر قوة لأي مجتمع، وعلى قدر إخلاصهما تطمئن المجتمعات على نفسها، وقد أثبت الفيتناميون ذلك، وقدموا الدرس الذي يجب أن يدرس لأن هناك مجتمعات لا تزال تحتاج للتعلم مما قامت به الشعوب الأخرى، وتستنهض عزائمها من أجل البناء والتنمية، فليس هناك أسوء من الحرب ومع ذلك لم تضعف قوة الفيتناميين، ولم يختبئوا في القرى والخنادق ولم ينزحوا إلى دول الجوار يتفرجون على بلدهم وهي تدمر، ولم يهدروا الوقت في تبادل اللوم والاتهامات.

لقد نجح الفيتناميون في الحفاظ على بلدهم مستقلة، ولم يفلح الأمريكيون ومن قبلهم الفرنسيون في السيطرة على شعب آمن بقيمة العلم والتعليم، ولم يكتف الفيتناميون بتحرير أنفسهم من السيطرة العسكرية فقط، بل عملوا على تحرير أنفسهم من السيطرة اللغوية، وأنفقوا في ذلك جهداً كبيراً، وأسسوا لجانا لغوية وعلمية للترجمة وبهذه الإرادة تمكن الفيتناميون خلال عشرين عاما من ابتكار ربع مليون مصطلح علمي وتقني، ومضوا يعلمون بلغتهم الوطنية، رغم أن كثيرا من النخب العلمية كانت يجيدون اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، إلا أن اللغة تمثل مصدر قوة واستقلال، وهذا درس فيتنامي آخر للدول التي لا تزال

ترى أن المهمة مستحيلة في بناء مناهج ذات جذور وطنية، وأنه من الأفضل والأسلم استيرادها من الغرب، لقد أصبحت تستورد كل شيء، ما يجنّب هذه الدول الفشل المتوالي.

أسباب نجاح التعليم في فيتنام:

الاستثمار في التعليم :

خصصت الحكومة الفيتنامية نسبة كبيرة من ميزانيتها للتعليم، ما ساهم في بناء المدارس وتوفير الكتب والمواد التعليمية.

تركيز على المعلم:

يتمتع المعلمون في فيتنام باحترام كبير، ويخضعون لبرامج تدريب مستمرة لرفع كفاءتهم.

المنافسة الأكاديمية:

تشجع المنافسة الأكاديمية بين الطلاب والمدارس على الارتقاء بمستوى الأداء.

التركيز على العلوم والتكنولوجيا:

تسعى الحكومة الفيتنامية إلى تطوير التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا لتلبية احتياجات سوق العمل.

التعليم المهني :يتم تشجيع التعليم المهني والتدريب التقني لتوفير فرص عمل للشباب.

التجربة اليابانية:

خاضت اليابان حرباً عنيفة مع الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك بضرب أرضهم بقنبلتين ذريتين على مدينتى هيروشيما ونجازاكى ما دعا اليابان للاعتراف بالهزيمة والاستسلام.

أكثر من (4000) مدرسة قد دمرت تدميراً كاملاً، بينما كان هناك آلاف المدارس التي تضررت بإصابات كبيرة، والعجز الشديد في إعداد المعلمين، ومدة التدريس وحتى إن المعلمين الذين كانوا موجودين كان من المطلوب فرزهم للتأكد من خلوهم من النزعات العسكرية، كما أن معظم الكتب الدراسية التي كانت موجودة لم تكن صالحة أو مناسبة.

عمدت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تغييرات كبرى على مناهجها التعليمية، وأنظمتها التربوية، بقصد تجاوز الأحداث والهزيمة التي منيت بها، ومن أبرز التغييرات والإصلاحات، إلغاء بعض المواد والمناهج غير الأساسية، وإضافة ساعات دراسية جديدة لليوم الدراسي، وإطالة الأسبوع الدراسي ليصبح (5) أيام ونصف اليوم، واقتصار الإجازة السنوية على شهر للمعلمين والطلاب، وتبنّى سياسات فاعلة للقضاء على مشكلة التسرب، ولزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وانتهاج سياسة الحزم داخل المدارس، وخاصة فيما يتعلق بالواجبات المدرسية، والابتعاد عن أساليب الحفظ والجمود، والتبعية

الفكرية للنمط الغربي الأوربي الأمريكي، وتسخير أجهزة الإعلام لخدمة القضايا التربوية، فخصصت شبكتين للإذاعة والتلفزيون لخدمة القضايا التعليمية.

ولعل الفضل فيما وصلت إليه اليابان اليوم من قدرات، وتميز في تعليمها يعود إلى الإصلاحات الكبرى بتأسيس مجلس وطني للإصلاح التربوي بمثابة هيئة استشارية لرئيس الوزراء، وتضمن المجلس في عضويته (25) ممثلا للآباء، والمدرسين، والنقابات، ووسائل الإعلام والسلطات التربوية، والإدارة المحلية، ورجالات الصناعة، وإحداث تغييرات على أهداف التربية، وبنية النظام التربوي، وهيكلته ومساراته.

وفي إطار هذه الإصلاحات عملت وزارة التربية والتعليم على تسهيل استخدام مؤسسات التعليم الرسمية كمراكز تعليم للسكان المحليين، وكذلك توثيق الروابط بين الأسرة والمجتمع، وإنشاء مكتبة للتربية المستدامة داخل الوزارة وكذلك إنشاء مؤسسات من نوع جديد مثل: جامعة للدراسات المتقدمة، ومدرسة للعلوم والتكنولوجيا المتقدمة، لمواكبة تطور البحث العلمي.

إن أهم ما تتميز به اليابان عن غيرها من الدول المتقدمة هو اعتماد ما يعرف بنظام المشاركة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، ومدارس التعليم الثانوي المهني، وتتمثل هذه الآلية بإبرام اتفاق طويل الأمد تقوم مؤسسات سوق العمل بموجبه بتوفير فرص للتدريب الميداني في موقع العلم للطلبة، وقيامها بانتقاء

الطلبة المتفوقين أو المتميزين بإنجازهم في المدارس الثانوية، وتشغيلهم، وبهذا فهي توفر حوافز اقتصادية للطلبة، وبالوقت نفسه تقوم المدارس المهنية بدور أكثر فاعلية في توجيه الطلاب نحو سوق العمل.

خطة قوس قزح اليابانية :

تتألف هذه الخطة من سبع استراتيجيات تتكون في مجملها من ثلاث مراحل، عبارة عن خطة طوارئ تستدعي التنفيذ الفوري قبل الانتقال إلى الخطط المرحلية التالية التي تعكس الصورة العامة للمجهود المستقبلي للإصلاح التعليمي الذي يحتاج بدوره إلى تنفيذ سريع وحاسم وفقا لجدول زمني يتضمن منهجية الإصلاح والسياسات والإجراءات اللازمة.

الإستراتيجية الأولى تهدف إلى تحسين الكفاءة الدراسية الأساسية للطلاب عن طريق حصص سهلة الفهم والاستيعاب، وتجهيز القاعات بحيث تسهل استخدام تقنيات التعليم وتهيئة بيئة تعليمية للجيل الجديد وتطبيق مسح دوري شامل للإنجاز الأكاديمي، أما الثانية فتشجع على بناء شباب قادر على التواصل مع الآخرين بقلب متعاطف ويشارك في خدمة المجتمع والأنشطة المختلفة، ويتم ذلك عن طريق استحداث نظام يشجع على خدمة المجتمع مثل تقرير ساعات خدمة المجتمع قبل التخرج والارتقاء بالقيم والأخلاقيات بتوزيع كتيب يقدم الأخلاقيات والقيم من خلال تطبيقات تدريبية ويتم العمل على اتخاذ إجراءات لتنشيط التعلم في المنزل

والمجتمع، وترمي الإستراتيجية الثالثة إلى تحسين البيئة التعليمية بجعلها ممتعة وخالية مما يسبب القلق للطلاب، ويتم ذلك عن طريق إثراء الأنشطة الثقافية والرياضية وتشجيع أنشطة الأندية ، واتخاذ التدابير المناسبة التي تعالج وتتابع إشكالية السلوك بين الطلاب والعمل على مراجعة نظام السلوك والتحفيز وحماية الشباب من المعلومات المضللة أو الضارة، والرابعة تهتم بتحويل المدارس إلى مؤسسات تعليمية تستحق ثقة أولياء الأمور والمجتمع ، ويتم ذلك بتنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي ويشمل ذلك المراجعة الذاتية من قبل المدارس وإدخال نظام المشرف المقيم الذي يساعد المدرسة على الارتقاء بالتعليم ، كما يتم تنشيط المجالس المدرسية بمشاركة أولياء الأمور لتبادل المعلومات والخبراء وتشجيع إنشاء أنواع مختلفة من المدارس لتلبية الاحتياجات المختلفة لكافة أنواع الطلاب .

وتعمل الإستراتيجية الخامسة على تهيئة معلمين على مستوى عالٍ من المهنية وذلك عبر إدخال نظام التعويضات والعلاوات والترقيات الخاصة بالمعلمين المتميزين ، وإدخال نظام تفريغ المعلم للتحصل على خبرة في مجال سوق العمل في الشركات أو المصانع .

وتهتم السادسة بالعمل على تأسيس مؤسسات تربوية بمستويات عالمية من خلال تشجيع التعليم العام والعالي والبحث العلمي ليخرج قادة من الأجيال القادمة ، والعمل على تغيير الأنظمة بحيث يقبل الطلاب المميزون تحت سن الثامنة عشر

في التعليم الجامعي ، وضم طلاب السنة الثالثة المميزون في برامج الدراسات العليا ، وتأسيس أقسام مهنية متخصصة وإحداث جو تنافسي بين الجامعات من خلال إيجاد الاستقلالية الإدارية للجامعات الحكومية ، وتسهيل عملية تنقل الخبرات والزيادة في الدعم المالي للمؤسسات المتميزة وتنفيذ نظام علامات دقيق للطلبة الجامعيين والتركيز على كفاءة أعضاء هيئة التدريس .

وتهدف الإستراتيجية السابعة إلى وضع فلسفة مناسبة للقرن الجديد، وتحسين خدمات التعليم من خلال مراجعة القانون الأساسي للتعليم وتعديله ليناسب القرن الجديد ، ووضع خطة شاملة لتعزيز التدابير التربوية .

يعود التقدم العلمي والتكنولوجي لليابان إلى تأثير التربية التي ركز عليها نظام التعليم منذ الصغر، وقد وفرت الجرعة المؤثرة شحنة مستديمة عند اليابانيين إلى درجة تجعلهم يخشون عدم العمل لأنهم يدركون أن توقفهم عن العمل يعني إن بلدهم سيتوقف عن الوجود .

تجربة فلسطين المحتلة :

عاش الشعب الفلسطيني مراحل مرير من تاريخ نضاله الطويل ضد الاحتلال الإسرائيلي، من أجل استرجاع حقوقه، ونيل حريته، واستقلاله، وتركت كل مرحلة من مراحل حياته بصمات واضحة على حياة هذا الشعب الصابر المرابط، فعانى ومازال يعاني من قسوة الاحتلال الصهيوني من ظلم

واضطهاد، فالحياة تحت سموم الاحتلال الإسرائيلي وما تعرض له الإنسان الفلسطيني، أفقده الشعور بالأمن والاستقرار فولدت لديه الشعور بالاستهداف المستمر، وشعوره بالملاحقة والمتابعة وعدم الهدوء ، ورغم كل هذه المرارات لم ينحن هذا الشعب العظيم ولم ينكسر، بل رفع شعار التعليم لا ينتظر ، فكان الأطفال يذهبون للمدارس تحت قصف المدافع وأزيز الطيران الحربي.

قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بإعداد برامج لتعليم الطلاب الجرحى في المستشفيات، وأماكن سكنهم، وإعداد تدريب للمتعلمين على الإسعافات الأولية، والسلامة العامة، والتعامل مع الأزمات، وعمليات الإخلاء ومكافحة الحرائق، والتعامل مع الأجسام المشبوهة، والتعليم الشعبي في حالة عدم مقدرة المعلمين والطلاب للوصول إلى مدارسهم، بسبب ما يمارسه الاحتلال من حرب وحصار ودمار، وأيضاً تطور برامج علاجية تمكينية للتعليم أثناء الحرب للطلاب الذين فاتهم اكتساب المهارات الأساسية في المناهج بسبب التعطيل القسرى للمدارس، وترميم وصيانة البنية التحتية للمدارس، بما فيها المرافق والخدمات والأجهزة والوسائل التعليمية التي تتعرض للقصف والتخريب، فالتجربة الفلسطينية التي مازالت قائمة حتى الآن ما هي إلا نوع من الإصرار على إنجاح العملية التعليمية، والتخفيف من آثار الوضع السائد والعدوان الإسرائيلي.

وفي قطاع غزة لم يقتصر تأثير هذه الحرب على سفك الدماء وتدمير البني التحتية فحسب، بل طال أيضًا كل جوانب الحياة والمجتمع، بما في ذلك أركان العملية التعليمية.

منذ اندلاع الحرب، شهدت المدارس إغلاق متكررة وتوقفًا عن الدراسة بشكل متقطع، ما أثر سلبًا على استمرارية العملية التعليمية، ومستوى التعلم للطلاب.

في ظل هذه الظروف الصعبة، تحوّلت التقنية إلى أداة ضرورية لاستمرارية التعليم لكن الواقع المرير يكمن في أن العديد من الطلاب، يعانون من صعوبات في الوصول إلى التكنولوجيا الضرورية للتعلم عن بُعد، مما أثر على جودة التعليم وتمكّن الطلاب من متابعة دراستهم بشكل فعّال.

وعلى الرغم من كل ذلك، كان ضرورياً الاعتماد على التعليم عن بُعد، لضمان استمرارية التعليم، وحماية الطلاب والكادر التعليمي، في ظل الاجتياح والإغلاق المفروضة على المدن في الضفة، والحرب على غزة، إضافة إلى الحواجز وسائر أشكال التضييق.

منذ اندلاع الحرب، مرّت الطرق التقليدية للتعليم بتحول جذري. حيث أضحت المدارس تعتمد بشكل أساسي على التعليم عن بُعد، ما جعل الحقوق الخاصة بالتعلم

والتعليم أكثر أهميةً من أي وقت مضى. ولكن الواقع المرير يكمن في أن العديد من الطلاب لا يستطيعون توفير المعدات والأدوات التكنولوجية اللازمة للتعلم عن بعد ما يجعلهم عرضة لخسارة الوصول للتعليم ، وضعت وزارة التربية بعض الخطط لاستدامة العملية التعليمية تمثلت في:

1. ضرورة توفير التكنولوجيا والإنترنت للطلاب الذين يعانون من صعوبات في الوصول إليها.
2. إطلاق حملات توعية ودعم نفسي للطلاب للتعامل مع آثار الحرب النفسية
3. تقديم دورات تدريبية للمعلمين لتطوير مهارات التعليم عن بُعد .
4. توفير برامج دعم اجتماعي للطلاب للتغلب على الصعوبات الاجتماعية التي تنتج عن الحرب.
5. توفير أماكن موقنة كالخيام أو البيوت الجاهزة لاستئناف الدراسة فيها، ويمكن تطبيق نظام الفترات إلى حين بناء/ترميم المدارس التي تعرضت للقصف.
6. تنفيذ نشاطات وبرامج للدعم والإرشاد النفسي الاجتماعي بحيث تشمل الطلبة والمعلمين والأهالي، بالإضافة إلى دعم المبادرات المجتمعية لضمان تغطية واسعة النطاق. من المهم إشراك الطلبة وإعطاؤهم أدواراً فاعلة في هذه البرامج لتشجيع انخراطهم فيها وإقبالهم على التعلم.

7. دعم نشاطات التعليم غير الرسمية، ودعم صمود القائمين عليها من المعلمين والمعلمات لتقصير أمد الانقطاع التام عن التعليم. ومن الممكن الاستفادة من تجارب تعاونية وطوعية سابقة.
8. توفير عاجل لاحتياجات ذوي الإعاقة من الطلاب والمعلمين والعاملين، ودمجهم في نشاطات التعليم والدعم النفسي والاجتماعي.
9. تأمين مساكن للنازحين في المدارس لتأهيلها واستعادة الحياة المدرسية فيها.
10. استخدام استراتيجيات تعليمية تعلميه لمعالجة مشكلة الانقطاع عن التعليم، بما يشمل أساليب التدريس وتكييف المناهج والتركيز على المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وخصوصاً في المراحل الأساسية الدنيا.

تجربة أوكرانيا:

يواجه التعليم في أوكرانيا تحديات كبيرة في ظل الأحداث الجارية، حيث أدت الحرب إلى تدمير المدارس والبنية التحتية التعليمية، وتشريد الملايين من الطلاب والمعلمين، ومع ذلك يظهر الإصرار الأوكراني على استمرار التعليم حتى في أصعب الظروف، ما يجعل قصة التعليم في أوكرانيا قصة صمود وتحدي

كان للغزو الذي شنته موسكو على الأراضي الأوكرانية أثر مروع على ملايين الأطفال في جميع أنحاء أوكرانيا، ووفقا لبيانات رسمية صادرة عن السلطات الأوكرانية، قتل 503 طفل وجرح 1117 منذ بدء الغزو الروسي .

ولا يزال أكثر من 1100 طفل في عداد المفقودين، بحسب المعطيات التي أشارت أيضا إلى تهجير أو ترحيل ما يقرب من 20 ألف طفل قسريا، فيما يعيش مئات الآلاف بعيدا عن بلادهم كلاجئين.

استمرت الهجمات على المدارس بلا هوادة، مما عرض الأطفال لمحنة شديدة وتركهم بدون أماكن آمنة للتعلم.

وقالت السلطات إن الحرب جاءت عقب اضطرابات سابقة بسبب فيروس كورونا، مما يعني أن بعض الأطفال الأوكرانيين سيواجهون اضطرابات للعام الدراسي الرابع على التوالي عند عودتهم للدراسة.

في ظل الحرب ووفقا لبيانات منظمة اليونيسيف، حضر حوالي ثلث الأطفال المسجلين في أوكرانيا دروسا حضوريا هذا العام، فيما درس الباقون جزئيا عبر الإنترنت.

مخاطر الدراسة:

وتنطوي الدراسية الحضورية على مخاطر عديدة، إذ سبق أن تعرضت بعض المدارس لاستهداف مباشر وأغلقت مدارس أخرى أبوابها كإجراء احترازي منذ بداية

الغزو الروسي ، الذي تضمن هجمات بالصواريخ والمدفعية على مناطق سكنية في جميع أنحاء البلاد.

وعادة ما يكون اليوم الأول من المدرسة مناسبة خاصة في أوكرانيا، حيث تتجمع حشود من الآباء والأمهات خارج بوابات المدارس، فيما يرتدي الأطفال أفضل ملابسهم ويقدمون لمعلميهم الزهور، غير أن الحرب غيرت كل هذا.

الجهود المبذولة للحفاظ على التعليم:

التعليم عن بعد:

تم تطوير منصات تعليمية إلكترونية وتطبيقات للهواتف المحمولة لتوفير التعليم عن بعد للطلاب.

الدعم الدولي:

قدمت العديد من الدول والمنظمات الدولية الدعم المالي واللوجستي لإعادة إعمار المدارس وتوفير المواد التعليمية.

المبادرات المحلية:

أطلق العديد من المعلمين والمواطنين الأوكرانيين مبادرات لتوفير الدروس الخصوصية والأنشطة التعليمية للأطفال.

التركيز على الصحة النفسية:

يتم توفير الدعم النفسي للطلاب والمعلمين لمساعدتهم على التعامل مع الأضرار النفسية للحرب.

التحول الرقمي:

الاستفادة من التقنية الرقمية في الخروج من هذه الأزمة يمكن وتسريع عملية التحول الرقمي في التعليم، ما يوفر فرصًا جديدة للتعلم المرن والمركز على الطالب.

بناء نظام تعليمي أكثر مرونة :

يمكن أن تساعد هذه الأزمة في بناء نظام تعليمي أكثر مرونة وقادرًا على التكيف مع التحديات المستقبلية.

التعليم في أوكرانيا يواجه تحديات كبيرة، ولكنه يبقى رمزًا للصمود والإرادة .من خلال الجهود المشتركة، يمكن لأوكرانيا أن تبني نظامًا تعليميًا قويًا يساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

تجربة أثيوبيا:

تعد أثيوبيا واحدة من أقدم الدول في العالم التي احتضنت حضارة ملكية منذ القرن العاشر قبل الميلاد، وواحدة من أقدم الحضارات التي وجدت على وجه

الأرض وهذا الأمر ساهم بشكل كبير أن تتأثر بشكل سريع بالتدفق المعرفي والتقني الذي شهده العالم منذ سبعينات القرن الماضي.

شهد التعليم في إثيوبيا تحولات كبيرة على مر العقود الماضية، حيث انتقل من نظام تقليدي يعتمد بشكل كبير على الكنيسة إلى نظام أكثر حداثة وشمولية، بالرغم من الحروب الأهلية التي شهدتها البلاد مؤخراً ، ورغم التقدم المحرز، لا يزال القطاع التعليمي في إثيوبيا يواجه العديد من التحديات.

السيطرة الدينية:

كانت الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية هي المسئولة عن التعليم لقرون عديدة، حيث كانت المدارس الدينية تقدم تعليمًا دينيًا ولغويًا محدودًا.

التحول إلى التعليم العلماني:

مع بداية القرن العشرين، بدأت الحكومة الإثيوبية في تبني نظام تعليم علماني، إلا أن التقدم كان بطيئًا بسبب محدودية الموارد والبنية التحتية

التوسع في التعليم:

بعد الثورة الإثيوبية عام 1974، شهدت البلاد توسعًا كبيرًا في التعليم، حيث تم بناء العديد من المدارس والجامعات.

إثيوبيا في الوقت الحالي ضمن دول شرق افر يقيا التي تحقق تقدما كبيرا في مجال التعليم وتعد جامعاتها من أفضل الجامعات في منطق القرن الأفريقي وأن

94٪ من جميع الأطفال في إثيوبيا يذهبون إلي المدارس منذ إنشاء التعليم المجاني من قبل الحكومة.

وفي عام 2001 وقعت هناك العديد من التغييرات في أثيوبيا لمسايرة متطلبات العصر المعرفي من خلال توفير بيئات ملائمة تضمن الحرية الأكاديمية للمعلمين والطلاب في المعاهد العليا والجامعات والمؤسسات التعليمية، وحققت تقدما كبيرا.

قررت السلطات في إثيوبيا إغلاق جميع المدارس الثانوية بفعل حرب الحكومة المركزية مع جبهة التغراي، لمدة أسبوع، وذهب طلاب المرحلة الثانوية حتى يتمكن في لحصاد المحاصيل بدلا من جبهة القتال في الحرب الأهلية، وتطبيق ما درسوه بشكل عملي.

أسفرت الحرب عن أزمة إنسانية، إذ دمرت حوالي 300 مدرسة توفر التعليم من الصف الأول وحتى الفصل الثاني عشر، وأن حوالي مليوني طالب تركوا المدارس بالفعل جراء الحرب التي بدأت في إقليم تجراي، شمالي البلاد، وبالرغم من ذلك لم تتوقف عجلة التعليم بشكل تام، ووسط احتدام الصراع بين القوات التابعة للحكومة المركزية وقوات جبهة تحرير شعب تيغراي، كانت العملية التعليمية مستمرة بالبلاد بشكل جزئي في مناطح نزوح الطلاب حيث أقيمت المخيمات للدراسة، كما اهتمت وزارة التعليم بتطوير برامج تعليم غير رسمي للبالغين والأشخاص الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس النظامية.

الفصل الخامس

الرؤى والفرص المتاحة للتعليم في ظل الحرب في السودان

1. توظيف ودمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية:

يتم الاهتمام بجودة التعليم من خلال تغيير أساليب التعليم التقليدي واستخدام الوسائل التكنولوجية التعليمية الحديثة المعاصرة ، ودمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية، وزيادة خبرة المتعلمين والمعلمين في التعامل مع أدوات التكنولوجيا الحديثة وأساليبها وتوظيفها في عملية التعليم.

مفهوم دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية

دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية يعني استخدام الوسائل التعليمية المستحدثة في النظام التعليمي، وهو عبارة عن عملية دمج بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي في الفصل الدراسي من خلال الاعتماد على التقنيات التكنولوجية الحديثة مثل شبكة الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التفاعل بين المتعلمين والمعلمين من خلال هذه الوسائل.

أهمية دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية:

تتعدد مزايا دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية، ومن أهمها:

1. توفير بيئة تعليمية ممتعة وفاعلة:

إن دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية يحفز المتعلمين إلى التفاعل مع المعلم في الفصل الدراسي ويجعل العملية التعليمية أكثر إمتاعًا.

حيث أن استخدام التقنيات الحديثة مثل الأجهزة اللوحية وأجهزة العرض التقديمية تضفي على الدروس طابعًا شيقاً وفعالاً بعكس المناهج الدراسية التقليدية التي تعتمد على الكتب الورقية فقط.

2. سهولة الوصول إلى المعلومات:

استخدام التكنولوجيا في التعليم ودمجها في مناهج الدراسية يسهل عملة الوصول للمعارف والمعلومات ، حيث يمكن من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة الوصول إلى المعلومات والمصادر التعليمية بشكل سهل وواسع. ولكن يجب توجيه المتعلمين إلى استخدام الطريقة الصحيحة للوصول إلى المعلومات.

3. تطوير مهارات القراءة والكتابة:

يساعد دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية على تنمية مهارات الكتابة والقراءة عند الطلاب من خلال استخدام الألعاب التعليمية التي تعلم الطلاب تهجئة الحروف ومعرفة المصطلحات.

بالإضافة إلى ألعاب الفيديو التي توضح للمتعلمين نطق الكلمات والمصطلحات بشكل صحيح. كما يمكن تنمية مهارات الكتابة من خلال الكتابة على لوحة المفاتيح.

4. التفاعل والمشاركة بين المتعلمين:

تساعد المناهج الدراسية التي تعتمد على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة على التواصل الفعال بين المتعلمين والمشاركة في المشروعات الدراسية من خلال تقسيمهم إلى مجموعات، ما يحّسن من جودة العملية التعليمية.

5. زيادة تفاعل المعلمين في المنظومة التعليمية:

تساعد التقنيات التكنولوجية التعليمية الحديثة المعلمين على التفاعل مع المتعلمين بشكل جيد خلال الفصل الدراسي، كما توفر هذه التقنيات الحديثة الوقت والجهد للمعلمين في إعداد المخططات والأهداف الدراسية، وتقديم محتوى تعليمي جيد خلال وقت قصير من خلال استخدام تقنيات تكنولوجية حديثة.

كما تتيح للمعلمين التواصل مع المتعلمين الذين يعانون من مشكلات وإعدادهم بشكل جيد لاستيعاب دروسهم وزيادة مستوى تحصيلهم المعرفي والمهاري وقدرتهم على اجتياز الاختبارات.

6. اكتساب معرفة أعمق وأوسع:

تتيح التقنيات التكنولوجية الحديثة للمتعلمين البحث عن المعلومات من منظور ونطاق أوسع. بدلاً من الاعتماد على عدد محدود من الكتب المدرسية في البحث عن المعلومات والتي تكون مقتصرة فقط على تلك الموجودة في الكتب، لكن شبكة الإنترنت توفر مصادر معلومات متعددة ومتنوعة المصادر.

ولكن يجب إدارة استخدام شبكة الإنترنت بشكل يضمن عدم وصول الطلاب إلى مصادر غير مفيدة لهم.

طرائق دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسية:

مع التطور التكنولوجي، ظهرت العديد من الوسائل التعليمية الحديثة المتطورة مثل أجهزة الكمبيوتر، والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية واللوحات التفاعلية الرقمية التي تساعد على تنمية مهارات الطلاب والمعلمين في التعامل مع التقنيات التعليمية الحديثة وتحسين العملية التعليمية، ومن طرائق دمج التكنولوجيا في مناهج المدارس، ما يلي:

1. استخدام الألعاب التعليمية:

تعد المناهج الدراسية التي تعتمد على استخدام الألعاب التعليمية الرقمية أحد أكثر الطرائق فعالية في توصيل المعلومات للمتعلمين وترسيخها في أذهانهم. كما تساعد الألعاب الحديثة على زيادة التفاعل وجذب اهتمام المتعلمين في

التعرف على المناهج الدراسية وتنمية مهارات المتعلمين الأساسية من خلال استخدام ألعاب الفيديو والمحتوى المرئي في شرح المفاهيم.

2. منصات التواصل الاجتماعي:

نظرًا لأن العديد من المتعلمين يستخدمون منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير معظم الوقت، فقد كان دمجها واستخدامها وتوظيفها في التعليم من الطرائق الفاعلة في تحسين المنظومة التعليمية من خلال استخدام هذه المنصات المتعددة في التدوين، وإنشاء غرف دردشة للمناقشة بين المتعلمين والمعلمين والتعاون بينهم.

3. استخدام الوسائط المتعددة في مناهج المدارس:

يعزز استخدام الوسائط المتعددة تفاعل المتعلمين مع الدروس التعليمية من خلال استخدام المحتوى المرئي مثل الصور والعروض التقديمية، والمحتوى المسموع مثل مقاطع الفيديو، وتوظيف برامج الواتساب والفيسبوك ونماذج قوقل واستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

كما يتم استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة مثل برنامج زوم في التواصل بين المتعلمين والمعلمين وبالتالي يعزز التفاعل والتواصل فيما بينهم دون الحاجة للقاء في فصل دراسي.

4. استخدام المحتوى التعليمي الإلكتروني:

تتعدد أشكال المحتوى التعليمي الإلكتروني التي تساعد المتعلمين على استيعاب الدروس بشكل أسرع وأفضل، حيث يتم تقديم المحتوى التعليمي من خلال الكتب الإلكترونية والمدونات، والفلاشات المتداولة في الأسواق وتحمل كل محتوى المنهج الدراسي في شكل حصص مسموعة ومرئية، وبرمجيات تعليمية تفاعلية حيث توفر الوقت والجهد للمتعلمين أثناء البحث عن المعلومات.

5.استخدام الوسائل التعليمية المرئية:

تعد الوسائل التعليمية المرئية من التقنيات الحديثة التي تساعد المعلم في توصيل المعلومات إلى المتعلمين وترسيخها بشكل جيد في أذهانهم، حيث يتم شرح المفاهيم المجردة بصورة جيدة للمتعلمين من خلال استخدام اللوحات التفاعلية التي تعرض الصور ومقاطع الفيديو، بالإضافة إلى استخدام المجسمات في شرح الدروس.

كذلك تفعيل التلفزيون التعليمي وذلك عبر تقديم حصص مباشرة ومسجلة وتقديم برامج تعليمية شيقة تجذب المتعلم وتثير دافعيته، ومن الولايات التي طرحت وبدأت التخطيط لتفعيل التلفزيون التعليمي ولاية كسلا حيث رفعت شعار استدامة التعليم بالولاية في ظل أزمة الحرب ذلك من خلال غرس القيم

الجمالية والإبداعية والتكنولوجية في نفوس المتعلمين وتبلورت فكرتها حول إقامة حصص تقليدية وأخرى الكترونية تبث عبر فضائية ولاية كسلا وكذلك تقديم برنامج تربوي تعليمي يبث أسبوعيا لمدة ساعتين على الهواء يستضيف في كل حلقة عدد من المعلمين في مادة محددة وتخصص معين ، يتم التفاعل عبر الحوار والمداخلات الهاتفية بين المستضيفين والمشاهدين من طلاب وأولياء أمورهم.

2. المساحات الصديقة في الولايات الآمنة:

من الفرص المتاحة لاستمرار العملية التعليمية في ظل الحرب، تجربة المساحات الصديقة والبيئات التعليمية الآمنة، وذلك بتوفير الدعم النفسي والتعليمي لأبناء النازحين من المناطق والولايات المتأثرة بالحرب.

قامت وزارات التربية والتوجيه في ولايات البحر الأحمر ونهر النيل وولاية كسلا بالتعاون بعض المنظمات الوطنية (جسمار) ومنظمة اليونيسيف بفتح مراكز ومساحات صديقة لأبناء النازحين وذلك بتوفير جرعة تعليمية مناسبة لهم، واستصحاب التعلم النشط في تلك المساحات التي أصبحت شعلة للعلم والثقافة والرياضة والفنون، ارتبط بها المتعلم وأسهمت كثيراً في دعمه ومساعدته من الخروج من الأزمة النفسية التي مرّ بها قبل النزوح، وتأثره بكثير من الأشياء التي حرمته من ممارسة طفولته كالأطفال الآخرين من إغلاق المدارس

وقصفها، واعتقال الأطفال والمعلّمين، واستشهاد بعضهم وجرح الكثير منهم، بالإضافة للعديد من المشاهد في ذاكرتهم أيام الحرب ، بين هذه المشاهد وتلك، يستمرّ الكبار بنقل أحلامهم للأجيال الجديدة، آملين لهم مستقبلًا أفضل من خلال ضمان تعليم جيّد، لا يُعدّ التعليم حقًّا طبيعيًّا لكلّ طفل فقط، لكن يصبح أملًا متجدّدًا في ظلّ الأزمات والحروب لأنّه يحمل في طيّاته مستقبلًا واعدًا بالتغيير والتحسين وإنهاء الألم وتجديد الأمل.

نبذة عن المساحات الصديقة:

المساحات الصديقة للطفل أو المساحات الآمنة للطفل هي أماكن استُحدثت لتكون آمنة وفيها قواعد السلامة للأطفال في الحالات الطارئة والكوارث والحروب، الهدف منها استعادة الشعور بالحياة الطبيعية والاستمرارية للأطفال الذين يعيشون مجتمعات تعطلت بها الحياة الآمنة والطبيعية وتتعرض لكوارث طارئة مثل الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات. فهي توفر للأطفال فرصًا للتطوير واللعب والتعلم وتعزيز المرونة والمهارات إما بعد حدوث أزمة أو خلال حالة طوارئ مطولة في بيئة آمنة وصديقة للطفل ومحفزة.

المنظمات الوطنية أو العالمية تُصمم وتشغل المساحات الصديقة بطرق تعاونية وتشاركية، تعتمد غالبًا في كثير من الأحيان على دعم المجتمع المحلي، وتكون الاستجابة ضمن برامج قصيرة إلى متوسطة الأجل وغالبًا ما

تعمل في الخيام أو الهياكل المؤقتة مثل المخيمات والكرفانات، أو في المدارس المتاحة.

وهي بيئة آمنه للطفل يمكنهم من خلالها المشاركة بأنشطة منظمة للعب والتأقلم والتعبير عن أنفسهم .

الغاية الرئيسة من هذه المساحات، المساهمة في تكوين جو آمن للطفل كي يستطيع المشاركة بشكل منتظم في اللعب وبناء علاقات اجتماعية فيما بينهم وكذلك التعلم والتعبير عن أنفسهم لكي يستطيعوا إعادة بناء حالاتهم النفسية بعد تأثرها بكوارث الحرب .

الهدف من المساحات الصديقة للطفل:

1.إعطاء فرصة للأطفال للتعلم واللعب وتطوير وبناء حياتهم والعودة للحياة الطبيعية.

2.إيجاد وسائل تساعد الأطفال الذين يتعرضون للخوف والرعب من جراء الحرب.

3.توفير التسلية وبناء وتطوير وابتكار الأفكار.

4. تقديم الدعم النفسي للأطفال وتهيئة بيئة مناسبة للإحساس بالطفولة وإزالة كافة أنواع الضغوط النفسية والعقلية والجسمية عن الأطفال.

5.توفير الأمن والأمان للأطفال والعيش بحياة طبيعية وتقوية العلاقات وفن الحديث والحوار والتعبير عن الرأي والأمل والتفاؤل من خلال سرد القصص الهادفة والرسم المعبر.

6.تأهيل الأطفال الذين تعرضوا للعنف الجسدي والنفسي جراء الحرب.

7. الإسهام في استدامة العملية التعليمية التي عطلتها الحرب.

الفعاليات المقامة في المساحات الصديقة للطفل:

1. فعاليات المواهب والفنون ، وهي عبارة عن (التمثيل على المسرح، الموسيقى والغناء).

3.فعاليات جسدية وهي عبارة عن كرة القدم ، كرة اليد، كرة السلة، والألعاب الرياضية الأخرى خاصة بأعمال الجسد والحركة.

من خلال هذه المساحات نفذت منظمة اليونيسيف بالشراكة مع منظمة جسمار الوطنية ووزارة التربية والتوجيه بعدد من ولايات السودان منهجاً متكاملاً للنازحين والفارين من ويلات الحرب لتغطية جميع جوانب سبل العيش الكريم والمساهمة في استدامة العملية التعليمية.

3. التعلم النشط والعمل الجماعي:

على وزارة التربية والتعليم تحديث مناهجها لكل الصفوف واستخدام طرائق التعليم التفاعلي والأدوات الحديثة في التعليم، بالإضافة إلى تشجيع العمل

الجماعي أو نظام المجموعات لحل الواجبات الصفية لتحقيق مشاركة أكبر للأطفال وتلبية لمتطلبات المرحلة غير المستقرة ، كما يجب إدراج مادة لنشاط ومشروعات المتعلمين من أجل تحفيزهم على الإبداع والابتكار ولتحقيق فهم أكبر للمواد الدراسية والتخلص من ثقافة الحفظ والتلقين.

كذلك يجب تضمين منهج التعلم الذاتي استجابة لاحتياجات المتعلمين في المناطق التي يصعب التحاق الطلاب بها والمنقطعين عن الدراسة، ليدرسه الطالب دون معلم وتفعيل المواد التعليمية الإلكترونية بحيث يستطيع أولياء الأمور المساعدة بهذا الخصوص ويضم المواد الأساسية (الرياضيات – العلوم – اللغة العربية – اللغة الإنجليزية–الفيزياء والكيمياء)، والاستفادة من مناهج التعليم البديل التي صممها المركز القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

كما يجب أن تتسم قرارات وزارة التربية بالمرونة خلال سنوات الحرب والتساهل في إجراءات العمل التربوي واستخراج الشهادات بصورة مدروسة ومقننة وعبر معايير محددة بناء على مستجدات الظروف الراهنة حتى يتمكن الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم بالخارج.

3. التعلم النشط:

التعلم النشط عبارة عن فلسفة تعليمية تربوية تهدف إلى تفعيل دور المتعلم وجعله محور العملية التعليمية وتسعى إلى الانتقال بالمتعلم من حالة المتلقي السلبي إلى

إيجابية المتعلم وفاعليته في المواقف التعليمية ، وذلك باستهداف مهارات التفكير العليا بالدرجة الأولى كالتحليل والتركيب والتقويم، اعتمادا على مواقف تعليمية وأنشطة مختلفة تستلزم البحث والتجريب والعمل والتعلم الذاتي أو الجماعي أيضا، لاكتساب المهارات والحصول على المعلومات وتكوين الاتجاهات والقيم، تستلزم المشاركة الفاعلة والإيجابيّة للمتعلم في مختلف المواقف التعليمية، وإلقاء مسؤولية التعلم على المتعلم ، والخروج من إطار التعليم التقليدي والانفتاح على الجديد، واعتماد المتعلم على نفسه في اكتساب المهارات والحصول على المعلومات (وحل المشاكل بصفة عامة) دون اللجوء إلى أساليب كلاسيكية كالحفظ.

و تنمية قدرات المتعلم التفكيرية ليستطيع حل مشاكله بنفسه.

أهمية التعلم النشط:

1. تشجيع التفاعل بين المتعلمين بعضهم البعض، وبينهم وبين معلمهم، سواء داخل الفصول الدراسية أو خارجها.
2. تشجيع التعاون والعمل الجماعي
3. تقديم تغذية راجعة سريعة وفورية، ومتابعة مستمرة للمتعلمين بهدف التدخل في الوقت المناسب.
4. توفير الوقت الكافي للتعلم.

5. جعل التعلم متعة، ما يزيد من فرص اندماج الطلاب أثناء التعلم.
6. يُعوِّد الطلاب على تحمل المسؤولية.
7. تحفيز الطلاب على الإنتاج المتنوع والجيد والمتراكم.
8. إكساب الطلاب القدرة على التعبير عن الرأي.
9. تنمية الثقة بالنفس لدى الناشئة.
10. تعزيز مستويات التفكير العليا عند المتعلمين.
11. تنمية القيم والاتجاهات لدى الطلاب.
12. يساعد على توفير جو للتفاعل الإيجابي بين المتعلمين خصوصا في المهام المعقدة (التعلم التعاوني والجماعي).
13. تحقيق استمرارية التعلم (التعلم المستدام)

أُسُس التعلم النشط:

1. توظيف استراتيجيات التدريس (النّشطَة) المتمركزة حول المتعلم.
2. إشراك المتعلمين في تحديد الأهداف التعليمية ونُظم العمل وقواعده.
3. إتاحة الفرصة لكل متعلم للتعلم حسب سرعته الذاتية ومراعاة الفروق الفردية.
4. الحرص على توفير أجواء المتعة والمرح و الطمأنينة أثناء التعلم.
5. تنويع مصادر التعلم وأدواته ووسائله.

6. الاعتماد بالدرجة الأولى على التقويم الذاتي وتقويم الأقران.

7. تعويد المتعلمين على الإدارة الذاتية (الاعتماد على النفس واتخاذ القرار.

8. مساعدة المتعلم اكتشاف مكامن القوة في شخصيته وعمله.

تحديات التعلم النشط:

1. اكتظاظ الفصول الدراسية.

2. عدم قدرة المتعلمين (بعضهم أو كلهم) على استخدام مهارات التفكير العليا.

3. قِصر المدة المخصصة للحصة الدراسية.

4. عدم مسايرة المنهاج لاستراتيجيات التعلم النشط، بتركيزه على اكتساب المعلومات والمهارات والقيم والاتجاهات والمبادئ، دون الاهتمام بالقدرة على التحليل والتركيب وتنمية المهارات العقلية لدى المتعلم.

5. عدم توافر الأدوات والتجهيزات والوسائل التعليمية والأجهزة المساعدة...

6. عدم الانضباط وفقدان التحكم في الفصل الدراسي .

7. عدم استعداد بعض المعلمين لتجريب الجديد، والعمل به.

4. التعليم الالكتروني:

تعد تقنية المعلومات ممثلة في الحاسب الآلي والإنترنت والهواتف ذكية وغيرها من وسائط متعددة من أنجع الوسائل لتوفير بيئة تعليمية آمنة سيما في ظل فترة الحرب والأزمات، حيث يمكن العمل في مشروعات تعاونية بين مدارس مختلفة، ويمكن

للمتعلمين الاستمرار في الدراسة وتطوير معرفتهم بمواضيع تهمهم من خلال الاتصال بزملاء وخبراء لهم نفس الاهتمامات.

وتقع على المتعلمين مسؤولية البحث عن المعلومات وصياغتها ما ينمي مهارات التفكير لديهم، كما أن الاتصال عبر الإنترنت ينمي مهارات الكتابة ومهارات اللغة الإنجليزية حيث تزود الإنترنت الطلاب والمعلمين على حد سواء بالنصوص المكتوبة باللغة الإنجليزية في شتى الموضوعات ومختلف المستويات، وتكمن قوة شبكة الإنترنت في قدرتها على الربط بين الأشخاص عبر مسافات هائلة وبين مصادر معلوماتية متباينة، فاستخدام هذه التكنولوجيا تزيد من فرص التعليم وتمتد بها إلى مدى أبعد من نطاق المدارس، وهذا ما عرف بمسمى التعليم الإلكتروني الذي يعد من أهم ميزات مدرسة المستقبل.

لقد طرأت متغيرات واسعة على مجال التعليم على مستوى العالم وبدأ سوق العمل، من خلال حاجاته لمهارات ومؤهلات جديدة يفرض توجهات واختصاصات مستحدثة تلبي حاجات الاقتصاد الجديد، لذا فإن المناهج التعليمية خضعت هي الأخرى لإعادة نظر لتواكب المتطلبات الحديثة والتقنيات المتاحة، مثل التعليم الإلكتروني والتعليم المباشر الذي يعتمد على الإنترنت.

مفهوم التعليم الإلكتروني:

التعليم الإلكتروني هو طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته و وسائطه المتعددة من صوت وصورة ، ورسومات ، وآليات بحث ، ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواءً كان عن بعد أو في الفصل الدراسي المهم المقصود هو استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة.

والدراسة عن بعد هي جزء مشتق من الدراسة الإلكترونية وفي كلتا الحالتين فإن المتعلم يتلقى المعلومات من مكان بعيد عن المعلم ، والدراسة الإلكترونية ليس بالضرورة أن تكون فورية ومتزامنة، بل قد يكون التعليم الإلكتروني غير متزامن. فالتعليم الافتراضي هو أن نتعلم المفيد من مواقع بعيدة لا يحدها مكان ولا زمان بواسطة الإنترنت والتقنيات.

فوائد التعليم الإلكتروني :

لاشك أن هناك مبررات لهذا النوع من التعليم يصعب حصرها ولكن يمكن القول بأن أهم مزايا ومبررات وفوائد التعليم الالكتروني ما يلي:

1. زيادة إمكانية الاتصال بين المتعلمين: فيما بينهم ، وبين المتعلمين وإدارة المدرسة والمعلمين، وذلك من خلال سهولة الاتصال ما بين هذه الأطراف

في عدة اتجاهات مثل مجالس النقاش، البريد الإلكتروني ، غرف الحوار، ما تزيد تحفيز المتعلمين على المشاركة والتفاعل مع المواضيع المطروحة .

2. المساهمة في وجهات النظر المختلفة للمتعلمين: المنتديات الفورية مثل مجالس النقاش وغرف الحوار تتيح فرص لتبادل وجهات النظر في الموضوعات المطروحة ما يزيد فرص الاستفادة من الآراء والمقترحات المطروحة ودمجها مع الآراء الخاصة بالمتعلم ما يساعد في تكوين أساس متين عند المتعلم وتتكون عنده معرفة وآراء قوية وسديدة وذلك من خلال ما اكتسبه من معارف ومهارات عن طريق غرف الحوار .

3. الإحساس بالمساواة: بما أن أدوات الاتصال تتيح لكل متعلم فرصة الإدلاء برأيه في أي وقت ودون حرج ، خلافاً لقاعات الدرس التقليدية التي تحرمه من هذا الميزة إما لسبب سوء تنظيم المقاعد ، أو ضعف صوت المتعلم نفسه ، أو الخجل ، أو غيرها من الأسباب ، لكن هذا النوع من التعليم يتيح الفرصة كاملة للمتعلم لأنه بإمكانه إرسال رأيه وصوته من خلال أدوات الاتصال المتاحة من بريد إلكتروني ومجالس النقاش وغرف الحوار، هذه الميزة تكون أكثر فائدة لدى المتعلمين الذين يشعرون بالخوف والقلق لأن هذا الأسلوب في التعليم يجعل الطلاب يتمتعون بجرأة أكبر في التعبير عن أفكارهم والبحث عن الحقائق أكثر مما لو كانوا في قاعات الدرس التقليدية

وقد أثبتت الدراسات أن النقاش على الخط يساعد ويحث المتعلمين على المواجهة بشكل أكبر.

4. سهولة الوصول إلى المعلم: أتاح التعليم الإلكتروني سهولة كبيرة في الحصول على المعلم والوصول إليه في أسرع وقت وذلك خارج أوقات العمل الرسمية ، لأن المتدرب أصبح بمقدوره أن يرسل استفساراته للمعلم من خلال البريد الإلكتروني، وهذه الميزة مفيدة وملائمة للمعلم أكثر بدلا من أن يظل مقيداً على مكتبه، وتكون أكثر فائدة للذين تتعارض ساعات عملهم مع الجدول الزمني للمعلم، أو عند وجود استفسار في أي وقت لا يحتمل التأجيل.

5. إمكانية تحوير طريقة التدريس: من الممكن تلقي المادة العلمية بالطريقة التي تناسب المتعلم فمنهم من تناسبه الطريقة المرئية ، ومنهم تناسبه الطريقة المسموعة أو المقروءة، وبعضهم تتناسب معه الطريقة العملية، فالتعليم الإلكتروني ومصادره تتيح إمكانية تطبيق المصادر بطرق مختلفة وعديدة تسمح بالتحوير وفقاً للطريقة الأفضل بالنسبة للمتدرب.

6. ملائمة مختلف أساليب التعليم: التعليم الإلكتروني يتيح للمتعلم أن يركز على الأفكار المهمة أثناء كتابته وتجميعه للمحاضرة أو الدرس ، وكذلك يتيح للطلاب الذين يعانون من صعوبة التركيز وتنظيم المهام الاستفادة من

المادة وذلك لأنها تكون مرتبة ومنسقة بصورة سهلة وجيدة والعناصر المهمة فيها محددة .

7. المساعدة الإضافية على التكرار: هذه ميزة إضافية بالنسبة للذين يتعلمون بالطريقة العملية فهؤلاء الذين يقومون بالتعليم عن طريق التدريب ، إذا أرادوا أن يعبروا عن أفكارهم فإنهم يضعوها في جمل معينة ما يعني أنهم أعادوا تكرار المعلومات التي تدربوا عليها وذلك كما يفعل الطلاب عندما يستعدون لامتحان معين .

8. توافر المناهج طوال اليوم وفي كل أيام الأسبوع (24 ساعة في اليوم سبعة أيام في الأسبوع): هذه الميزة مفيدة للأشخاص المزاجيين أو الذين يرغبون التعليم في وقت معين ، وذلك لأن بعضهم يفضل التعلم صباحاً والآخر مساءاً ، كذلك للذين يتحملون أعباء ومسئوليات شخصية ، فهذه الميزة تتيح للجميع التعلم في الزمن الذي يناسبهم .

9. الاستمرارية في الوصول إلى المناهج: هذه الميزة تجعل المتعلم في حالة استقرار ذلك أن بإمكانه الحصول على المعلومة التي يريدها في الوقت الذي يناسبه ، فلا يرتبط بأوقات فتح وإغلاق المكتبة ، ما يؤدي إلى راحة المتعلم وعدم إصابته بالضجر.

10. عدم الاعتماد على الحضور الفعلي: لا بد للمتعلم من الالتزام بجدول زمني محدد ومقيد وملزم في العمل الجماعي بالنسبة للتعليم التقليدي ، أما الآن فلم يعد ذلك ضرورياً لأن التقنية الحديثة وفرت طرق للاتصال دون الحاجة للتواجد في مكان وزمان معين لذلك أصبح التنسيق ليس بتلك الأهمية التي تسبب الإزعاج .

11. سهولة وتعدد طرائق تقييم تطور المتعلم: وفرت أدوات التقييم الفوري على إعطاء المعلم طرق متنوعة لبناء وتوزيع وتصنيف المعلومات بصورة سريعة وسهلة للتقييم.

12. الاستفادة القصوى من الزمن: إن توفير عنصر الزمن مفيد وهام جداً للطرفين المعلم والمتعلم ، فالمتعلم لديه إمكانية الوصول الفوري للمعلومة في المكان والزمان المحدد وبالتالي لا توجد حاجة للذهاب من البيت إلى قاعات الدرس أو المكتبة وهذا يؤدي إلى حفظ الزمن من الضياع ، وكذلك المعلم بإمكانه الاحتفاظ بزمنه من الضياع لأن بإمكانه إرسال ما يحتاجه المتعلم عبر خط الاتصال الفوري .

13. تقليل الأعباء الإدارية بالنسبة للمعلم: التعليم الإلكتروني يتيح للمعلم تقليل الأعباء الإدارية التي كانت تأخذ منه وقت كبير في كل محاضرة مثل استلام الواجبات وغيرها فقد خفف التعليم الإلكتروني من هذه العبء ، فقد

أصبح من الممكن إرسال واستلام كل هذه الأشياء عن طريق الأدوات الإلكترونية مع إمكانية معرفة استلام الطالب لهذه المستندات .

14. تقليل حجم العمل في المدرسة: التعليم الالكتروني وفر أدوات تقوم بتحليل الدرجات والنتائج والاختبارات وكذلك وضع إحصائيات عنها وبمكانها أيضا إرسال ملفات وسجلات الطلاب إلي مسجل الكلية .

5. **التعليم البديل:**

هو مصطلح شامل يشير إلى أي نظام تعليمي يختلف عن النموذج التقليدي للمدرسة، هذا النموذج التقليدي غالبًا ما يكون هرميًا، ويركز على الفصول الدراسية، والتعليم البديل يقدم مرونة أكبر، ويوفر بيئات تعلم متنوعة، ويأخذ في الاعتبار الفروق الفردية بين المتعلمين.

أهمية التعليم البديل:

1. التكيف مع الاحتياجات الفردية:

يقدم التعليم البديل مسارات تعلم مخصصة لتلبية احتياجات كل متعلم على حدة، سواء كان ذلك بسبب قدراته الخاصة، أو اهتماماته، أو ظروف حياته أو احتياجاته.

2. التعلم النشط :

يشجع التعليم البديل على التعلم النشط والتفاعلي، حيث يكون المتعلم مشاركًا فاعلاً في عمليتي التعليم والتعلم بدلاً من أن يكون مجرد مستقبل للمعلومات.

3. التعلم مدى الحياة :

يهدف التعليم البديل إلى تطوير مهارات التعلم الذاتي والتفكير النقدي، ما يمكّن الأفراد من مواصلة التعلم طوال حياتهم.

4. الاستجابة للتغيرات :

يكون التعليم البديل أكثر مرونة في الاستجابة للتغيرات السريعة في العالم، والتكيف مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية.

أنواع التعليم البديل:

1. التعليم المنزلي :

هو تعليم في الغالب معتمد على المنهج المدرسي المعتاد وتنقل الطالب بين السنوات ويمتحن كل عام ولكن دون انتظام في الحضور المدرسي .عادة ما يجتهد الأبوين في إضافة مناهج خارجية وأنشطة لإثراء العملية التعليمية ولكنهم يبقون ملزمين بالمنهج المدرسي المعتاد وامتحاناته. يتولى الوالدان أو مقدم رعاية مسؤولية تعليم أطفالهم في المنزل.

2. التعليم اللا مدرسي:

هو نوع من أنواع التعليم أكثر تحررا لا يتم فيه اختيار مناهج ولا توجد امتحانات وهو غير مقنن حول العالم يتم فيه إتباع شغف الطفل بالكامل في أي مجال ولا يوجد أي تركيز على الجانب الأكاديمي أو تفضيل له على غيره من الجوانب اليدوية او الفنية ولا يحصل الطفل على لقب طالب أصلا ولا يحصل على شهادة.

3. **التعليم الموازي:**

التعليم الموازي هو نوع من التعليم يتم فيه تقديم المناهج الدراسية خارج النظام الرسمي للتعليم، وغالبًا ما يتم تقديمه من قبل مؤسسات وبرامج تعليمية خاصة. يتيح التعليم الموازي للمتعلمين فرصة الحصول على شهادات دراسية ، وذلك بعد اجتيازهم للاختبارات والامتحانات المطلوبة.

وهو مناسب للأسرة التي لا تستطيع جعل أطفالها يتركون المدارس أو تقيم تعليم منزلي بشكل كامل و هذا مستحدث مع بداية التعليم المنزلي ولكنه في الغالب مشهور بتكلفته المادية المرتفعة.

4. **التعليم المرن:**

هو نظام مستقل من عدة أفكار من هذه الأنواع السابقة وهو فكرة مستحدثة تناسب الأوضاع غير الطبيعية كحالات الحروب والكوارث .

فكرة التعليم المرن هو التعليم الأسري أو القائم تحت إشراف الأسرة وخارج نطاق المدرسة,حيث تختار الأسرة إما الالتزام بمناهج المدرسة مع عرضها بطرق أفضل أو استبدال المناهج بغيرها في بعض أو كل المواد.

5. النظام المختلط:

وهو الأكثر انتشارا بين الأسر يقوم على انتقاء واستقاء الأفكار من كل أنواع التعليم وطرائقه للوصول لتوليفة خاصة بالأسرة وتناسب ظروفها واحتياجاتها.

6. التعليم غير الرسمي:

يقوم من خلال تنظيم أنشطة تعليمية غير رسمية في المخيمات ومراكز الإيواء، مع التركيز على المهارات الحياتية والتعليم الأساسي(قراءة – كتابة – حساب).

وكذلك استخدام أساليب تعليمية مبتكرة وممتعة لجذب المتعلمين، مثل الألعاب والقصص والمسرح.

أهداف التعليم غير الرسمي: :

التعليم حق مشروع لكل فرد في المجتمع ، ويجب أن يكون متاحاً ومجاناً على الأقل في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة لأنه يسهم في تطوير قدراتهم حسب كفاءاتهم العلمية والعملية التي من شأنها تعزيز الحقوق والحريات الأساسية له ، كما يسهم في تعزيز التفاهم والتسامح والتواصل ما بين الأفراد والمجتمعات في البيئة الداخلية والخارجية كما يوفر الحماية الجسدية والنفسية والمعرفية التي يمكن

أن تدعم الحياة وتحافظ على استمرارها ، وهذه العبارات نادت بها الكثير من الاتفاقيات الخاصة بالحقوق الثقافية ومنها إعلان حقوق الإنسان وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989، والتي بدورها تتضمن حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين، وحق الجميع بالمشاركة.

برامج التعليم البديل:

تقدم برامج تعليمية مصممة خصيصًا لطلاب من فئات محددة ، مثل الطلاب الموهوبين أو الطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم.

مزايا التعليم البديل:

1. زيادة الدافعية :

يشعر الطلاب بمزيد من التحفيز عندما يختارون ما يريدون تعلمه وكيف يريدون التعلم.

2. تحسين الأداء الأكاديمي :

يمكن للتعليم البديل أن يحسن الأداء الأكاديمي للطلاب الذين لا ينجحون في النظام التعليمي التقليدي.

3. تطوير مهارات القرن الحادي والعشرين :

يشجع التعليم البديل على تطوير مهارات القرن الحادي والعشرين مثل التفكير النقدي والإبداع والتعاون وحل المشكلات.

4. مرونة أكبر :

يوفر التعليم البديل مرونة أكبر في تحديد الوقت والمكان والطريقة التي يتم بها التعلم.

تحديات التعليم البديل:

1.الافتقار إلى الموارد:

قد يواجه بعض برامج التعليم البديل نقصًا في الموارد المالية والبشرية.

2. العزلة الاجتماعية :

قد يشعر بعض الطلاب بالوحدة والعزلة إذا كانوا يتعلمون في المنزل أو في برامج صغيرة.

التعليم البديل يمثل خيارًا جذابًا للعديد من الأسر والطلاب الذين يبحثون عن بدائل للتعليم التقليدي .ومع ذلك، من المهم تقييم جميع الخيارات المتاحة بعناية قبل اتخاذ قرار بشأن نوع التعليم الأنسب لكل طفل.

مسوغات التعليم البديل:

1. ضعف الإمكانات المادية لأسر النازحين لشراء اللوازم المدرسية الأساسية والملابس وأماكن أقامتهم.

2. بعد المسافة بين المدارس المخصصة للأطفال النازحين وأماكن إقامتهم.

3. عدم توافر مدارس كافية لاستيعاب الأطفال النازحين وحصول زخم كبير لهم بسبب تخصيص مدارس معدودة لهم لا يتناسب مع أعدادهم الحقيقية حيث يصل عدد الطلاب في الصف الواحد إلى 60 طالباً.

4. فقدان العديد من الأسر لشهاداتهم وأوراقهم الرسمية وإثبات الشخصية أثناء نزوحهم يقف حائلاً أمام تسجيل أبنائهم في المدارس الرسمية وسط الإجراءات العقيمة التي تنتجها المؤسسات التعليمية.

6. الألعاب التعليمية:

هي أدوات تفاعلية تجمع بين المتعة والتعلم، حيث يتم دمج المفاهيم الأكاديمية في أنشطة ممتعة وجذابة، تساهم هذه الألعاب في تحفيز الدافعية لدى المتعلمين وتسهيل عملية اكتساب المعرفة والمهارات.

وهي شكل من أشكال الألعاب الموجهة، اعتمادًا على خطط وبرامج وأدوات، حيث يقوم المعلم بإعدادها والتخطيط لها، ثم يُوجهها للطلبة لممارستها وتطبيقها، أيّ أنّها بمعنى آخر مجموعة من الأنشطة التي تهدف

إلى تعليم المتعلمين إحدى المعارف، وتُحقق لهم التسلية والمتعة، كما أنّها تجعل المتعلمين أكثر نشاطًا وفعاليةً، حيث يتفاعلون بطريقة إيجابية مع بعضهم.

أهمية الألعاب التعليمية:

1. التعلم النشط :

تشجع الألعاب التعليمية على المشاركة الفعالة، ما يجعل التعلم تجربة ماتعة وغير تقليدية.

2. التعزيز الإيجابي:

تكافئ الألعاب اللاعبين على إنجازاتهم، ما يعزز ثقتهم بأنفسهم ويشجعهم على الاستمرار في التعلم.

3. التعلم التعاوني:

تتيح العديد من الألعاب التعليمية للمتعلمين العمل معًا، ما يعزز مهارات التواصل والتعاون.

4.التعلم العملي :

توفر الألعاب التعليمية بيئة آمنة لتجربة المفاهيم وتطبيقها عمليًا.

5. التكيف مع الفروق الفردية :

يمكن تصميم الألعاب لتناسب مختلف المستويات والقدرات، ما يضمن حصول جميع المتعلمين على تجربة تعلم فريدة ومخصصة.

أنواع الألعاب التعليمية:

1. الألعاب اللوحية:

ألعاب تقليدية تعتمد على الحركة على لوحة وفقًا لقواعد محددة.

2. ألعاب الكمبيوتر:

ألعاب إلكترونية تفاعلية تستخدم واجهات رسومات جذابة وفيديوهات وبرمجيات تفاعلية.

3. ألعاب المحاكاة:

ألعاب تحاكي مواقف واقعية لتدريب المتعلمين على مهارات معينة.

4. ألعاب الواقع الافتراضي:

ألعاب تستخدم تقنية الواقع الافتراضي لإنشاء بيئات تعليمية غامرة.

فوائد الألعاب التعليمية:

1. تحسين الذاكرة والتركيز:

تساعد الألعاب على تحسين قدرة الدماغ على تخزين المعلومات الكثيرة واسترجاعها.

2. تنمية مهارات حل المشكلات:

تشجع الألعاب على التفكير النقدي واتخاذ القرارات.

3. تعزيز الإبداع:

تتيح الألعاب للطلاب التعبير عن أنفسهم بطرق إبداعية.

4. زيادة الدافعية والاهتمام:

تجعل الألعاب التعلم تجربة ممتعة ومحفزة.

أمثلة على الألعاب التعليمية:

1. ألعاب الرياضيات :

تساعد على فهم المفاهيم الرياضية مثل الجمع والطرح والضرب والقسم،وتسهم في إجادة مهارة الرسم الهندسي.

2. ألعاب اللغات:

تساعد على تعلم اللغات الجديدة وتوسيع المفردات، زيادة حصيلة الكلمات الجديدة في اللغات المختلفة.

3.ألعاب العلوم:

تساعد على فهم الظواهر الطبيعية والقوانين العلمية، وتفسيرها، كما تسهم في تنمية مهارات التفكير العليم السليم لدى المتعلمين.

4.ألعاب التاريخ:

تساعد على استكشاف الأحداث التاريخية والشخصيات المهمة، وتجسيد صور الماضي بصورة يسهل من خلالها فهم واستيعاب أحداث الماضي البعيد والقريب.

كيفية اختيار الألعاب التعليمية المناسبة:

1. **تحديد الأهداف التعليمية** :حدد المهارات والمعارف التي تريد تعزيزها لدى الطلاب.

2. **ملاءمة العمر:**

اختر ألعابًا مناسبة لأعمار المتعلمين وقدراتهم واحتياجاتهم وإمكاناتهم واتجاهاتهم.

3. **المحتوى التعليمي:**

تأكد من أن اللعبة تقدم محتوى علمي معرفي دقيق وموثوق، يتضمن القيم والمهارات.

4. **التفاعلية:**

اختر ألعابًا تشجع على التفاعل والمشاركة النشطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف التعلم.

5. الجاذبية:

يجب أن تكون اللعبة ممتعة وجذابة للمتعلمين، بحيث يستفيد منها بكل سهولة.

دمج الألعاب التعليمية في العملية التعليمية:

1. الاستخدام كأداة تعليمية :

يمكن استخدام الألعاب كجزء من الدرس أو كنشاط منزلي.

2. التكامل مع المناهج الدراسية :

يمكن ربط الألعاب التعليمية بالموضوعات التي يتم تدريسها في الفصل لترسيخ الفهم وزيادة التحصيل الدراسي.

3.التقييم :

يمكن استخدام الألعاب لتقييم المتعلمين ومدى تحصيلهم الدراسي.

دور المعلم في التدريس باستخدام الألعاب التعليمية:

يكمن دور المعلم في التدريس باستخدام الألعاب التعليمية بتصميمها وتنفيذها في الآتي:

1.عملية الإعداد:

بحيث يختار المعلم اللعبة بناءً على موضوع الدرس، وبما يتناسب مع طبيعة المتعلمين وأعمارهم، والبدء بوضع إستراتيجية واضحة لها.

2. عملية التصميم:

بحيث تكون مناسبةً مع الهدف التربوي ومستوى المتعلمين، ويستطيع المعلم استخدامها أكثر من مرة.

3. عملية التنفيذ والتقويم:

حيث يتأكد المعلم من إمكانية تنفيذ اللعبة داخل الصف، مع توفير الأدوات اللازمة لذلك، ويتابع ويُوجه المتعلمين، ويرصد أخطاءهم ويُقومها، ويُعلن النتائج مع منح الجوائز.

4. إعادة تصميم اللعبة اعتمادًا على التقويم:

حيث يعمل المعلم على تطوير اللعبة بعد ما نفذها مع المتعلمين، وتحديد نقاط القوة والضعف التي حصل عليها من التغذية الراجعة.

مما سبق يتضح أن الألعاب التعليمية هي أداة قوية لتعزيز التعلم وتحقيق نتائج تعليمية أفضل، خاصة في ظروف الطوارئ والحروب ، من خلال دمج الألعاب في العملية التعليمية، يمكن للمعلمين خلق بيئة تعلم ممتعة ومحفزة، ما يساعد الطلاب على تحقيق أقصى إمكاناتهم.

7. إستراتيجية ضغط المنهج:

تفرض الأزمات على التربويين بشكل عام والمعلمين بشكل خاص، تحديين كبيرين هما:

1. حجم المحتوى الدراسي.

2. قلة الزمن المخصص لتدريس المحتوى الدراسي.

ولمواجهة هذين التحديين يجب استخدام الأساليب والوسائل والطرائق المناسبة مثل إستراتيجية ضغط محتوى المنهج بشكل مبسط، وهي إستراتيجية تعليمية تهدف إلى تسريع وتيرة تعلم الطلاب للمواد الدراسية، وذلك من خلال تقليص الوقت المخصص لكل موضوع وتكثيف المحتوى، مع الحفاظ على جودة التعلم وعمق الفهم. يعتمد هذا الأسلوب على عدة عوامل منها قدرات الطلاب، وطبيعة المادة العلمية، وأهداف التعلم المرجوة، حيث يتضمن الكتاب المدرسي بعض التفاصيل والإضافات حول الأفكار الكبرى الأساسية ليقربها للمتعلم ويمهد له دراستها ويعطيه تطبيقات لتؤكد على فهمه لهذه الأفكار، وعلى قدر أهمية هذه الإضافات إلا أنها لا تعتبر أفكاراً جوهرية في تعلم الموضوع المستهدف.

ويمكن اختصار بعض المعلومات شرط أن لا تمس الأفكار الكبيرة المطلوب ، ويمكن تعريف إستراتيجية ضغط محتوى المنهج بأنها عملية تعديل وإعادة تنظيم المنهج الدراسي العادي ، من أجل تقليص الموضوعات المكررة ، أو التي تمكن منها التلميذ مسبقاً ، أو يستطيع إتمامها في فترة وجيزة ؛ وذلك من أجل توفير أوقات منتظمة لتقديم برامج إثرائية له تتناسب وقدراته ومواهبه، وتتم

هذه العملية من خلال خطوات عملية تتخذ من قياس مواطن القوة والضعف في التلاميذ فيما يتعلق بكل مقرر دراسي أسلوبا أساسياً.

أهداف إستراتيجية ضغط المنهج:

1. تسريع وتيرة التعلم: تغطية كم أكبر من المادة العلمية في وقت أقل.
2. تعزيز مهارات التفكير النقدي: تشجيع الطلاب على الربط بين المفاهيم وتلخيص المعلومات بشكل سريع وفعال.
3. زيادة التحفيز: خلق تحدٍ للطلاب ودفعهم إلى بذل المزيد من الجهد.
4. تطوير مهارات حل المشكلات: تدريب الطلاب على التعامل مع كميات كبيرة من المعلومات واتخاذ القرارات بسرعة.
5. متى تستخدم إستراتيجية ضغط المنهج؟
6. مع المتعلمين الموهوبين: حيث يمكنهم استيعاب المعلومات بسرعة أكبر من غيرهم.
7. في المواد التي تعتمد على الحفظ والتذكر: مثل المواد النظرية.
8. في الدورات التدريبية المكثفة: حيث يكون الهدف هو نقل أكبر قدر ممكن من المعلومات في وقت محدود.
9. في الحالات التي تتطلب استجابة سريعة للتغيرات: مثل الأزمات أو الكوارث.

10. توفير عنصر التحدي في البيئة التعليمية داخل محتوى المنهج المدرسي.

11. ضمان التمكن والإتقان للمهارات والموضوعات الحيوية في كل مقرر .

خطوات تطبيق إستراتيجية ضغط المنهج:

1. تحديد الأهداف: تحديد الأهداف التعليمية المرجوة بشكل واضح ودقيق والمخرجات وذلك بـ:

أ. تحديد أهداف المقرر المراد ضغطه ومخرجاته .

ب. يفحص المعلم هذه الأهداف لتحديد الأهم في هذه الفترة للطلاب .

جـ. تحديد الأهداف التي تتناول موضوعات جديدة للطالب.

د. التركيز في هذه المرحلة على الأهداف الجوهرية والتي تشكل أساساً لاكتساب مهارات ومعلومات لاحقة .

2. **اختيار المحتوى المناسب:** اختيار المحتوى الأساسي والمهم الذي يجب التركيز عليه.

3. **تصميم أنشطة تعليمية فعالة:** تصميم أنشطة متنوعة ومبتكرة تشجع على المشاركة الفعالة للطلاب.

4.**توفير الدعم اللازم:** توفير الموارد اللازمة للطلاب والمعلمين، مثل الكتب والمواد التعليمية والتقنيات الحديثة.

5. اختيار أسلوب التقييم

من المهم جداً اختيار أسلوب التقييم المناسب مع أهداف ومحتوى المقرر

بدائل للتقييم :

أ. بناء أو تطوير اختبار تحصيلي شامل قبلي لأهداف المقرر .

ب. البحث عن اختبار معد أصلاً من قبل مختصين يؤدي الغرض نفسه

جـ. تبني أسلوباً آخر مختلفاً عن أساليب الاختبارات يؤدي إلى تحقيق الهدف.

د. من تحديد مواطن القوة والضعف في موضوعات المقرر لدى الطالب المرشح.

3. تقليص الحصص اليومية:

وذلك بعد تحديد الموضوعات التي يحتاج الطالب إلى توثيق فهمه لها بوضوح تام، وتقسيم هذه الحصص بدقة بين البرنامج ألإثرائي العام والإثراء في المقرر الدراسي .

تحديد المواد التعليمية، والدروس وأسلوب تناولها وأوقات تنفيذها ، وأسلوب تقدمه في الموضوعات المحددة لتعزيز مهمة لها.

مخاطر إستراتيجية ضغط المنهج:

1. الإرهاق: قد يؤدي الإسراع في وتيرة التعلم إلى إرهاق الطلاب.

2. نقص الفهم العميق: قد يؤدي التركيز على تغطية كم كبير من المعلومات إلى نقص الفهم العميق للمفاهيم.
3. عدم المساواة: قد لا تكون هذه الإستراتيجية مناسبة لجميع الطلاب، خاصة ذوي القدرات المختلفة.
4. الإهمال الجوانب الأخرى للتعلم: قد يؤدي التركيز على الجانب المعرفي إلى إهمال الجوانب الاجتماعية والعاطفية للتعلم.

وعند تطبيق إستراتيجية ضغط المنهج يجب مراعاة الآتي:

التدرج: البدء بمحتوى بسيط ثم زيادة التعقيد تدريجياً.

1. التنوع: استخدام أساليب تدريس متنوعة للحفاظ على اهتمام الطلاب.
2. التعاون: تشجيع العمل الجماعي والتعاون بين الطلاب.
3. التغذية الراجعة: تقديم تغذية راجعة مستمرة للطلاب لتشجيعهم وتحسين أدائهم.

ومن أهم الولايات التي استخدمت هذه الإستراتيجية ولاية كسلا والبحر الأحمر ونهر النيل.

8. رؤية حول تنفيذ امتحان الشهادة الثانوية 2023م:

من أهم الفعاليات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم الاتحادية متمثلة في التيار الثاني الذي قد أشرنا إليه في الفصل الثالث من هذا السِّفر، تيار السيد وكيل الوزارة

وأركان سلمه الذي رفع شعار التعليم لا ينتظر ومارس نشاطه الإداري والتربوي من حاضرة ولاية الجزيرة مدينة ود مدني، ويمكن حصر هذه الفعاليات فيما يلي:

أولاً: تقدم تيار السيد الوكيل ف أغسطس 2023م برؤية تنفيذ امتحان الشهادة الثانوية 2023م، وراعت تلك الرؤية مبدأ الإنصاف والعدالة، حيث تمّثل التصور المقترح في أن تنفّذ الامتحانات على دورين لما يحققه هذا الطرح من فرص أفضل من العدالة والتأمين حيث يجلس الطالب لأحدهما وهما:

أ. امتحان الشهادة السودانية – للعام 2023م – الدور الأول)، العديد من المدارس أكملوا مقرراتهم وتسجيلهم داخل وخارج السودان وهم مستعدون للامتحان).

ب.امتحان الشهادة السودانية – للعام 2023م – الدور الثاني) يحقق درجة من المرونة تعالج المشكلات المتعلقة باستعداد الولاية أو استعداد الطالب ويكون فرصة بديلة لكل طالب لم يجلس للامتحان في الدور الأول).

ولابد من استصحاب الواقع بالولايات وظروف وأوضاع الطالب فيها واقتراحات مديري التعليم بالولايات موعد كل من الامتحانين.

هنالك اعتبارات مهمة لم يتجاوزها التصور المقترح وهي تأثر العملية التعليمية بالحرب تأثير مباشر في ثمانية ولايات وتأثر بقية الولايات بطريقة غير مباشرة، وتعذر قيام الامتحانات في الوضع الراهن لأكثر من سبب منها نزوح وهجرة

الطالب وأسرهم وعدم توافر الأمن وصعوبة توفير المطلوبات المعيشية، كذلك الأثر النفسي على الطالب والأسر حال عدم قيام امتحانات الشهادة السودانية، أيضاً الوقت اللازم لاستعادة الطالب الروح المعنوية وتهيئة ظروفهم وعودتهم لتهيئة أنفسهم أكاديمياً.

تقدم وزارة التربية والتعليم تقريراً للواقع يشمل كل الجوانب الفنية والإدارية المتعلقة بالامتحانات من خلال تقرير عام يلخص تقارير كل الولايات واستصحاب رأي مديري التعليم بالولايات من خلال اجتماع أسفيري يتم الإعداد له من الولاية المستضيفة لإدارة الامتحانات امتحانات الطالب بالمدارس الخارجية يكون ضمن امتحانات الدور الأول، وتتاح الفرصة للطالب من خارج السودان للجلوس لامتحان الدور الثاني داخل السودان.

عرض مقترح نقل أعمال إدارة الامتحانات إلى الولاية التي تبدي موافقتها وتتوفر لديها الإمكانات الأساسية المطلوبة كالمطابع والمكاتب والكفاءات، وبقراءة الظرف الحالي تم تصنيف الولايات إلى ثلاث حالات:

1. بعض الولايات لها الجاهزية الكاملة وهي مستعدة تماما لامتحان الدور الأول.
2. بعض الولايات يتعذر فيها قيام امتحان الدور الأول وهؤلاء يمكنهم الجلوس لامتحان الدور الثاني من داخل الولاية إذا تهيأت ظروفهم أو من خارجها في أي من الولايات الأخرى.

3. بعض الولايات تكون مهيأة جزئيا وهذه الولايات تمكن طلابها المستعدين من الجلوس لامتحانات الدور الأول على أن يجلس بقية الطلاب لامتحان الدور الثاني من داخل الولاية أو خارجها.

عرض المقترح على وزراء تربية وكلاء سابقين وخبراء تربويين ومديري إدارات وزارات التربية والتعليم المختلفة ومديري التعليم بالولايات، وعدد مقدر من أعضاء مجلس الوكيل، وجد المقترح قبولاً من الجميع ولكن لم تنفذ الرؤية لأسباب لا نعلمها حتى كتابة هذه السطور، (علماً بأن رئيس مجلس امتحانات السودان هو وكيل الوزارة وليس الوزير).

ثانياً: تنفيذ امتحان مرحلة الشهادة الابتدائية للمدارس السودانية بالخارج مع امتحان ولاية الجزيرة، وجاء التقرير الفني والإداري لملف امتحان الشهادة الابتدائية متضمّناً:

أ. أعداد المراكز الخارجية.

ب. أعداد التلاميذ والتلميذات المسجلين بتلك المدارس.

ت. أعداد التلاميذ والتلميذات الوافدين أثناء فترة الحرب لهذه المراكز.

ث. التحديات والمشكلات التي واجهت سير الامتحانات من مرحلة التحضير والإعداد والتطريد والتنسيق مع وزارة الخارجية وحتى انتهاء عملية الامتحانات .

ج. التقرير المالي للامتحانات.

ثالثاً:ملف التعليم الالكتروني وقد تم حصر المعايير الفنية والإدارية للتعليم الالكتروني والإجراءات واللوائح الخاصة بتصديق المدارس الالكترونية والمنصات التعليمية عبر الوسائط، ذلك بالتعاون مع المركز القومي للمناهج والبحث التربوي.

ومن أهم الملفات التي كانت تمثل أولويات في جدول أعمال الوزارة في فترة الحرب، ملف الشراكات وعمل المنظمات بالولايات، وآثار الحرب على البنية المؤسسية بالولايات و ملف المرحلة المتوسطة والاستعداد للعام الدراسي، كذلك ملف المدارس السودانية بالخارج وتم إصدار قرار بفتحها(ملحق) ، إضافة إلى الملف الإعلامي الذي كانت أهم بنوده:

أ. ترتيب أولويات العمل.

ب. تنظيم وإدارة مجموعات العمل .

ت. الشهادة الابتدائية وسير الامتحانات بالخارج.

ث. المنصات الإخبارية .

ج. التوثيق (صور + فيديو).

وملف الخدمات وتمثّل في توثيق واستخراج الشهادة السودانية .

وملف الأضرار التي لحقت بالوزارة جرّاء الحرب وتمثلت في الآتي:

أ. الأضرار المادية.

ب. مرتبات العاملين.

ت. متابعة الوضع الراهن.

ث. متابعة ملف المعاشيين في فترة الحرب.

ملف الاجتماعات التنسيقية:

أ. اجتماع مدير المركز لقومي للمناهج والبحث التربوي ومناقشة التعليم الالكتروني ومناهج الصف الثالث المتوسط.

ب. متابعة عمل المركز القومي لتدريب المعلمين

ت. اجتماعات مع وزارة التربية والتعليم ولاية الجزيرة

ث. اجتماعات منظمة سفريكو (رفع القدرات لدى كادر الوزارة)

ج. اقتراح مشروعات تطوير المناهج الدراسية (نظام باركود المناهج) ورفعه لليونسكو.

توقف سير وتقدم هذا الفعاليات بعد إعفاء السيد وكيل وزارة التربية والتعليم ليظل هذا المنصب خالياً لفترة طويلة.

أما فعاليات التيار الوزاري وبعد أن كانت رؤيته لا تعليم في ظل الحرب، بدأ رويداً رويدا في إقامة بعض الخدمات التربوية ومنها استخراج وتوثيق الشهادات الثانوية بولاية البحر الأحمر، ثم أسهم في امتحان المرحلة الابتدائية والمتوسطة لولاية نهر النيل وأجلس في ذات الامتحانين الطلاب بالخارج لتصبح ولاية نهر النيل هي الولاية الوحيدة من بين الثمانية عشر ولاية التي أقامت امتحان الشهادة الابتدائية والمتوسطة في السنة الثانية لبداية الحرب.

9. إتباع بناء مؤسسي منظم بوزارة التربية والتعليم:

عملية يتم من خلالها أداء العمل بتنسيق منظم قائم على أسس ومبادئ وأركان وقيم تنظيمية محددة، بقصد تحسين وتطوير الأداء وتحقيق فاعلية العمل، لبلوغ أهداف منشودة عبر توزيع العمل على فرق ولجان محددة وإدارات متخصصة تكون لها حرية اتخاذ القرار في دائرة اختصاصها.

يولّد العمل المؤسسي استعداداً للتعاون بين العاملين، وقبول ممارسة العمل الجماعي التعاوني شكلًا ومضمونًا، من خلال تنظيم عملية توزيع الأدوار وتشكيل فرق العمل، بما يناسب التخصص الفني والعلمي، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، بهدف تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة العمل.

يهدف العمل المؤسسي إلى تغيير وتطوير وزارة التربية والتعليم لتصبح مؤسسة تتمتع بالاستقلالية والاعتبارية وذات رؤية شاملة وواضحة، وأهداف محددة تستطيع الإيفاء بجميع احتياجات العملية التعليمية بالبلاد وطموح جميع المعلمين، فالعمل المؤسسي دستور واحد يقف الجميع أمامه سواسية العامل، والمدير العام، والوزير والوكيل، فعليهم كلهم واجبات، ولهم حقوق، وأمامهم التزامات يجنون من ورائها منافع متفق عليها، وفق آلية معينة، ونظام داخلي محدد..

يجب أن يتميز البناء المؤسسي بعدد من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:

1. تتبنى منظومة من القيم والمبادئ يتمحور حولها عمل الوزارة
2. وجود إستراتيجية واضحة ومحددة للوزارة.
3. بناء هيكل تنظيمي متوافق وطبيعة الوزارة واستراتيجياتها.
4. تبني أسلوب إداري مميز يتناسب مع رؤية الوزارة
5. وضع أنظمة عمل دقيقة ومرنة تتناسب وعمل الوزارة.
6. استقطاب الأطر البشرية من إدارات التعليم بالولايات والمتميزة بالكفاءة والفاعلية والتنمية المستمرة لها.
7. تعزيز اللامركزية في مجال إدارة العملية التعليمية.
8. تدريب المعنيين بتطبيق العمل المؤسسي والتأكد ومن اكتسابهم مهارة التطبيق وآلياته.
9. اعتماد معايير وأسس موضوعية قابلة للقياس لضمان تحييد تدخلات العنصر البشري.
10. تعزيز الدور الرقابي وتفعيل مبدأ المساءلة والشفافية.

أهم الإجراءات المقترحة لتأصيل البناء المؤسسي بوزارة التربية والتعليم:

1. توفير منظومة إدارية فاعلة لتطبيق مبدأ البناء المؤسسي.

2. توعية كل الأطراف بأهمية دورهم وتوصيفه في العمل المؤسسي.

3. نشر معايير السلوك لضمان الدقة في تحديد نتائج الأعمال.

4. ترسيخ ثقافة العمل المؤسسي دعماً وحفاظاً على التحسين المستمر.

5. رفع مستوى تفكير القيادات في مجال تأصيل العمل المؤسسي .

10. لا مركزية امتحان الشهادة الثانوية السودانية:

من الفرص المتاحة لاستدامة العملية التعليمية في ظل فترة الحرب العودة المطلقة للامركزية التعليم، بما في ذلك امتحان الشهادة الثانوية، حتى يتثنى لكل ولاية توفيق أوضاعها وتنفيذ امتحانها للصف الثالث الثانوي حتى لا تتضرر بمبدأ مساواة المركزية ، بل تخرج من هذا الراهن بمبدأ العدالة والإنصاف.

قد يجد هذا المقترح كثير من الانتقاد بدعوى أن الشهادة الثانوية بالسودان قومية ولا يجوز أن تصير لا مركزية، وهى دعوى سليمة ولكن يجب أن نميّز بين القومية والمركزية، فالقومية تعبّر عن انتماء الأفراد إلى الأمة وتؤكد على الهوية وتتمسك بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ، بينما المركزية عبارة عن نظام من أنظمة الإدارة يتم فيه تركيز السلطة واتخاذ القرارات على المركز، واللامركزية نظام يعطي الولايات حق التصرف في الإدارة حسب ظروف تلك الولاية ، ونجد أن القومية تركّز على الهوية بينما المركزية واللامركزية تهتمان بطرق إدارة الدولة واتخاذ القرارات ، فامتحان شهادة مرحلتي الابتدائي والمتوسط

قومي يجلس له كل الممتحنين بالسودان ولكن باستخدام النظام اللامركزي، وامتحان الشهادة الثانوية قومي بنظام مركزي، ونسبةً لظروف الحرب وتباين المواقف بالولايات فلا ضير أن يكون امتحاناً لا مركزياً حتى نراعي ظروف كل ولاية ونتجنّب حدوث أية مخاطر.

وفي هذا الإطار لا يفوتنا أن نسترجع قضية امتحان الشهادة المتوسطة ما قبل عام 1985م حيث كانت امتحانات مركزية، يجلس جميع طلاب السودان لامتحان موحد، ثم طرحت فكرة تحويلها إلى النظام اللامركزي وترك الأمر للأقاليم ، فوجدت استنكاراً ورفضاً ونقداً ومعارضة، إلا أن القائمين على أمر التعليم حينذاك طبقوا فكرة اللامركزية فوجدت نجاحاً كبيراً واستمرت إلى يومنا هذا.

أساليب الإدارة الحديثة تركز على اللامركزية، وفي هذا الراهن الذي تمر به بلادنا يجب النظر إلى تمكين الولايات ورفع مستواها الإداري، وإعطاء صلاحيات كاملة لإدارة التعليم وفق رؤية تتناسب والراهن المعيش، ووضع نموذج يتناسب مع منظومتنا ورؤيتنا وإستراتيجية التعليم، وبما يحقق لنا التطوير الذي ننشده، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد اتجهت عديد من الدول إلى إعطاء صلاحيات واسعة في التقسيمات الجغرافية على مستوى التعليم مثل خصوصية إدارة وتشغيل المدارس، والمناهج التعليمية والامتحانات، والتخطيط التربوي وتنمية وتطوير

الموارد البشرية من خلال برامج التأهيل والتدريب، وحتى الإشراف التربوي بعيد عن مركزية الإدارة.

ومن النماذج العالمية التي اتبعت نظام اللامركزية مصر وقد طبقت النظام اللا مركزي في الامتحان للصف الثالث الثانوي وعلى نطاق كل محافظة وفي المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة يتم على مستوى المدرسة ، وعالمياً نجد أن نظام الامتحان اللا مركزي في أمريكا، وفي كل الدول المذكورة تأتي في مقدمة دول العالم من حيث جودة التعليم وحسب تصنيف مؤشر دافوس.

إن الوضع الراهن يحتم علينا ضرورة التوجه نحو إعطاء استقلالية للولايات وإداراتها التعليمية، واكتفاء وزارة التربية والتعليم الاتحادية بوضع معايير عامة للمناهج الدراسية وأهدافها وترك المحتوى التعليمي لوزارات التربية والتعليم بالولايات، وكذلك الحال بالنسبة للامتحانات، على أن يتم تفعيل المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ببخت الرضا كجهة مختصة بمراجعة تلك الامتحانات الولائية.

ومن منظور تربوي فقد أثبتت الإدارة اللامركزية في التعليم فاعلية وكفاءة مقارنة بالنظام المركزي، فهي تعني المرونة في التبعية الإدارية، بحيث لا ترتبط الإدارات، أو الأقسام في إدارة التعليم ارتباطاً وثيقاً بالمركز، إذ تتدرَّج هَرَميّاً بحيث

تكفل تأدية الوظيفة الإدارية على وجه لا يتعارض مع بعضه، وعلى وجهٍ لا يُحدِثُ تبايناً، وتعارضاً في أهداف التعليم.ويتسم النظام اللا مركزي بعدد من المزايا يمكن حصرها فيما يلي:

1. تساعد اللامركزية على تحقيق التوازن بين المستويات والسُلطات، وتؤثِر القرارات الضعيفة في قسم واحد، وليس في المنظمة كلها،
2. تساعد على تدريب الرؤساء في المستويات الدُنيا.
3. تُسرِّع من عمليّة حلّ المشكلات، واتّخاذ القرارات.
4. تساعد على تفرُّغ المديرين للقرارات المهمة، وعدم انشغالهم بما هو فرعي منها.
5. تسهم في بروز الأفكار، والابتكارات؛ نتيجة حماس الأعضاء في المستويات الإداريّة المتعددة، ورغبتهم في حل المشكلات التي تجابههم، وترفع الروح المعنوية لديهم؛ نتيجة مشاركتهم الإيجابية.
6. تتَصف بالمرونة، وتشجِع التنافس الإيجابيّ، والانتعاش الفكري، كما تساهم في نمو الشخصية، وتحقيق الديمقراطيّة.
7. تسهم في التقدم، والقضاء على الروتين، وتنمي الجهود الذاتية.
8. تسهم في حلول المشكلات الولائية ذات الخصوصية الناتجة عن طبيعة البيئة التعليمية في تلك الولاية المعنية.

9. لها دور فاعل في استدامة التعليم في ظل الكوارث والأزمات والحروب حيث تراعي ظروف كل ولاية واحتياجاتها دون ربطها بالولايات الأخرى.

10. تراعي الإنصاف والعدالة في العملية التعليمية لكل ولاية على حدا.

11. **تدريب المعلمين وتنميتهم مهنياً:**

تبرز أهمية المعلم في ظل الأزمات والحروب للدور الإنساني الذي يقدمه للمجتمع فالعملية التعليمية بمفهومها الحديث لا تقتصر على دور المعلم باعتباره ملقناً وناقلاً للمعرفة كما كان في السابق، بل تعدّت ذلك المفهوم الضيق وتغيّر دور المعلم تماشياً مع احتياجات العصر وتوجهاته وظروفه، فصار المعلم قائداً وميسراً للعملية التعليمية ومعداً للبرامج المناسبة لقدرات المتعلمين.

مسوغات تدريب المعلم في ظل الحرب:

يعد تدريب المعلمين أثناء فترات الحروب أمراً حيوياً لمواجهة التحديات التعليمية الناتجة عن الحرب والنزاعات، ومن أهم مبررات عملية التدريب للمعلمين في ظل الحرب تتمثل في الآتي:

1. استخدام إستراتيجية ضغط المنهج الدراسي ومعرفة أهدافها وخطواتها لتتوافق المناهج وظرف الحرب.
2. تجديد الخطط التنموية والتربوية حسب مقتضيات فترة الحرب.
3. يساعد على رفع كفاءة المعلمين في ظل نقص الموارد والتهديدات الأمنية.

4. يمكّن المعلمين من تقديم الدعم النفسي والمعنوي للطلاب المتأثرين بالحرب.
5. يسهم في تعزيز الاستقرار من خلال تحسين التعليم ما يؤثر إيجاباً على مستقبل الأجيال القادمة.
6. الاستفادة القصوى من العطلة الإجبارية التي فرضتها ظروف الحرب وتوظيفها لترقية المعلمين مهنياً.
7. تغيّر العمل أو التخصص ما يستلزم تدريب للوضع الجديد.

أهداف التدريب والتنمية المهنية للمعلم:

تنبثق أهمية التنمية المهنية وتدريب المعلم من كونها طريقة للتأكد من نجاح المعلمين في ربط أهداف التدريس، الذي يقدمونه مع احتياجات المتعلمين، وتختلف التنمية المهنية في أهدافها، وإجراءاتها عن المساعي المهنية الأخرى، مثل الإشراف على المعلم وتقييمه، حيث يهتم التقييم بالحكم على كفاءة المعلمين، أو جودة التدريس ولا يركز بالضرورة على نموهم في عملهم، وتركز التنمية المهنية بشكل خاص على كيفية بناء المعلمين لهويتهم المهنية في تفاعل متزايد مع المتعلمين وانعكاسها على أدائهم في الفصول. والغرض الأساسي للتنمية المهنية والتدريب هو الرقى بجودة التدريس الذي ينتج عنه جودة في تعلم جميع المتعلمين، ويمكن تلخيص أهم أهدافها في الآتي:

1. تحقيق النمو المستمر للمعلمين لرفع مستوى أدائهم المهني وتحسين اتجاهاتهم وصقل مهاراتهم التعليمية وزيادة معارفهم ومستوى مقدرتهم على الإبداع والتجديد.

2. تجديد معلومات المعلمين وتنميتها وإيقافهم على التطورات الحديثة في تقنيات التعليم وطرق التدريس.

1. تعميق الأصول المهنية عن طريق زيادة فاعلية المعلم ورفع كفاءته الإنتاجية إلى حدها الأقصى.

2. الاطلاع على أحدث النظريات التربوية والنفسية والطرق الفعالة وتقنيات التعليم الحديثة واستخدام الأساليب الجديدة مثل التعليم المبرمج والمصغر والتعلم الذاتي.

3. معالجة أوجه النقص في إعداد المعلمين قبل التحاقهم بالخدمة بهدف رفع المستوى النوعي لإعداد المعلم. وتبصير المعلمين ببرامج الدولة وخططها لتطوير التعليم سيما في فترة الحرب وما بعدها ودراسة أهداف المجتمع ومشكلاته المعاصرة و تعريفهم بدور المعلم حيالهم.

4. تحقيق النمو المهني وزيادة فاعلية وكفاءة المعلم في تخطي مشكلات العمل بتجريب أفكار جديدة وطرق متنوعة للأداء.

5. النمو المهني يكسب المعلمين القدرة على متابعة تطور المعارف العلمية والتكنولوجية والاستفادة منها في تجديد وتطوير المهارات التعليمية والتربوية.

إن المعلم المطلوب في ظل الحرب هو الذي يواكب ثورة المعلومات والتدفق المعرفي والتقني الهائل، ويواجه كل تغيير مستحدث بالتدريب المستمر والتنمية المهنية الذاتية والجماعية في مجتمعه التعليمي لتحقيق أعلى درجات التطوير والتنمية المهنية المستدامة.

كما أنه لا يجب الوقوف عند هذه المتطلبات فحسب، بل يبتكر استراتيجيات تتناسب مع طلابه وتتّسق واحتياجات فترة الحرب وابتكار أدوات وأساليب حديثة تتسق وتجويد العملية التعليمية.

أما أهداف تدريب المعلمين في ظل الحرب:

1. مواجهة نقص الكفاءات بسبب التهجير والاعتداءات.
2. الدعم النفسي لتعزيز رفاهية الطلاب والمعلمين.
3. جذب المعلمين للمناطق المتأثرة والمتضررة بالحرب وتحسين بيئات التعلم

أساليب التدريب أثاء الحرب:

4. توفير ورش عمل تركز على مهارات إدارة الصف ، والدعم النفسي للطلاب والتكيف مع الظروف الجديدة.

5.التدريب عن بعد باستخدام تقنيات التعليم الالكتروني والفصول الافتراضية ومنصات التواصل لتوفير الموارد التعليمية والمعرفة والمهارات في ظل انعدام الأمن.

6.تطوير برامج توجيهية تشمل دعم المعلمين الجدد من خلال الإرشاد والمشاركة مع المعلمين ذوي الخبرة.

7.تعزيز التعاون مع الجامعات لتقديم تدريبات مهنية تتناسب واحتياجات المعلمين في الولايات المتأثرة بالحرب.

مما تقدم يتضح جليّاً دور تدريب المعلم بالنهوض بالعملية التعليمية واستدامتها وتجويدها وتطويرها، فالتدريب يعد القوة المحركة والتشغيلية للعملية التعليمية ويعد أفضل استثمار يمكن أن يحقق عائداً مثمراً ومجزياً متى كان جاداً وهادفاً.

يجب أن تفرد للتدريب مساحات حبذا لو تم إعادة تجربة التأهيل التربوي أثناء الخدمة الذي اندثر قبل سنوات بسوء التقدير وتضارب الآراء، فلا بد من إعادة تأهيل المعلم أثناء الخدمة بثوب جديد وأفكار مستنيرة وتخطيط مرن ، لقد كان في السابق يتم تأهيل المعلم بعد دراسته المرحلة الثانوية ، فلا ضير أن يكون التأهيل التربوي أثناء الخدمة بعد الدراسة الجامعية بكليات التربية حتى نحصل على معلم يمثل نموذج متكامل لمعلم العصر.

كما يجب أن يكون التركيز في التدريب أثناء الخدمة على جانبين أساسيين هما:

1. الجانب الأكاديمي التخصصي:

يسعى هذا الجانب إلى إيجاد فرص للانفتاح على الآخرين من المعلمين زملاء المهنة بهدف تبادل الخبرات في مناخ تسوده روح التعاون كما يساعد على تطبيق الأفكار والرؤى والمبادرات النابعة من الدراسات والبحوث وتجارب الآخرين.

2. الجانب التربوي المهني:

يهتم هذا الجانب بإعداد المعلم مهنياً وتربوياً ونفسيا من الجانب التربوي والنفسي ، ودراسة علوم التربية أصولها النظرية والعلمية وتطبيقاتها وممارستها العملية، وتزويد المعلمين بالنظريات والأفكار والاتجاهات التربوية الخاصة بتعليم مقرر التخصص وتطبيقاته .

يجب تعزيز قدرات المعلمين وخبراتهم العلمية التخصصية بالجانب التربوي والنفسي، إذ يُعتبر التدريب التربوي أثناء الخدمة عملية مكملة لإعداد المعلم في المرحلة بعد الجامعية لتساعده على استمرارية عمله بفاعلية وكفاءة.

يعد التدريب أثناء الخدمة علم وفن ولقد تقدم هذا العلم في السنوات الأخيرة بسرعة كبيرة تحتم علينا ملاحقتها وتنفيذ ما جاء بها من أفكار وخطط مبدعة لتطوير أداء المعلمين .

المراجع:

1. الموسى، عبد الله" التعليم الكتروني :مفهومه ، خصائصه..فوائده ، عوائقه " ندوة مدرسة المستقبل الرياض ، 1423هـ .

2. هشام مصطفى شريفي. " دراسة لواقع استخدام الحاسب الآلي في إدارة المدارس التابعة لإدارة الثقافة والتعليم بوزارة الدفاع والطيران وسبل تطويره " الرياض. ورقة بحثية .(1416 هـ)

3. حسنين محمد كامل(2001م). التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". المجلة التربوية . العدد السادس عشر. جامعة سوهاج.

4. هنداوي. أسامة سعيد علي (2009). تكنولوجيا التعليم والمستحدثات التكنولوجية. مصر.جامعة الأزهر، عالم الكتاب. ط2.

5. إبراهيم محمد عبدا لمنعم " التعليم الالكتروني في الدول النامية آمال وتحديات " الاتحاد الدولي للاتصالات (الندوة الإقليمية حول توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم) ، يوليو 2003/ مصر.

6. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ص 17).

7. لمياء محمد أيمن خيري، التعلم النشط، صفحة .219

8. نشوى عبد الحميد على الغوالبي، فعالية استخدام برنامج من الألعاب التعليمية فى تنمية ميل تلاميذ الصف الرابع الابتدائي.

9. عبد العظيم صبري عبد العظيم، حمدي أحمد محمود، تنمية القدرات الابتكارية والإبداعية عند القائد.

10. استيفن رودينكي، أوكرانيا والأرض وشعبها ؛ مقدمة عن جغرافيتها

11. ابتسام أبو دحو ، التعليم في فلسطين لمحة استراتيجيه

12. محمد محمود الحيلة (2014م). تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق. الأردن ، دار الميسرة للنشر. ط2.

13. يس عبد الرحمن قنديل(1999م).الوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم. الرياض. دار النشر الدولي. ط2.

14. التعليم في حالات الطوارئ ، دمج الجميع دليل الجيب للتعليم الجامع، منظمة اليونسكو 2009.

15.إدارة الأزمات ، المداخل، المفاهيم،العمليات، ماجد عبد المهدي، 2012م ، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

16.جدول أعمال وزارة التربية والتعليم الاتحادية ،ملفات التعليم في ظل الحرب، 2023م.

17. إطار العمل الاستراتيجي لليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية (2018 – 2021).

18. هيثم فتحي، لموقع اقتصاد اسكاي نيوز عربية

19. تقرير لجنة حقوق الطفل في مناقشة عامة بشأن حق الطفل في التعليم في حالات الطوارئ الحالة، 2008.

20. البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية وآفاق التطوير، محمد ناجي عطية، 2019م.

21. دور القيم المؤسسية في تشجيع الابتكار وتحقيق النجاح ،جار الله عبد الله الملجمي، 2024م

22. المدخل إلى إدارة الأزمات والطوارئ، دامون ب. كوبولا ، 2013م.

23. الشبكة العالمية للتعليم في حالات الطوارئ"الأيني" 2010، الحد الأدنى للتعليم في حالات الطوارئ.

24. الاتفاقية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين،(1959) اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1959 ، الخاصة بوضع اللاجئين، جنيف.

25. الأمم المتحدة ، مجلس حقوق الإنسان 2008 الحق في التعليم في حالات الطوارئ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية والثقافية والحق في التنمية، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان ، الدورة (8) .

26. شكري محمد عيّاد ، التجربة اليابانية ، مجلة الهلال ، العدد الثالث ، 1995 .

27. ميلاد المقرحي ، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر ، طرابلس ، 1998 .

28. يوسف مصطفى القاضي ، اتجاهات ومفاهيم تربوية وتقنية حديثة ، بيروت ، 2008 .

29.صلاح زهران الخولي، الاتجاهات المعاصرة في نظم تدريب المعلمين ،2015.

Internet:

1. https://nippontimes.net
2. https://en.wikipedia.org/wiki/Homeschooling
3. https://en.wikipedia.org/wiki/Unschooling
4.https://www.crisisgroup.org/ar/africa/horn-africa/sudan/sudan-year-
5.https://arabic.news.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التربية والتعليم

الوزير

التاريخ: ٢٣ محرم ١٤٤٥هـ
الموافق: ٩ أغسطس ٢٠٢٣

النمرة : وت ت / م ت/١/أ/١

قرار وزاري رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢٣م

بعد الإطلاع على قرار مجلس السيادة الإنتقالي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢م ، والخاص بتكليف وزراء وزارات أصدر القرار الآتي نصه :-

أولاً : اسم القرار وبدء العمل به :

يسمي هذا القرار قرار وزير التربية والتعليم المكلف رقم (٤٥) والخاص بامتحانات الشهادة الابتدائية وامتحانات النقل لمراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ببعض الولايات للعام ٢٠٢٣م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

ثانياً : نص القرار :

بعد التشاور مع وزير الحكم الإتحادي وولاة الولايات المعنية المتأثرة بالحرب.

١. **تلغي** امتحانات الشـــهادة الابتدائية في جميع الولايات التي تأثرت بظروف الحرب التي تمر بالبلاد وينقل جميع التلاميذ بالصف السادس للمرحلة المتوسطة مباشرة.

٢. **تلغي** جميع امتحانات النقل النهائي بمراحل التعليم الثلاث (الابتدائي – المتوســـط – الثانوي) في جميع الولايات المتأثرة بالحرب التي تمر بالبلاد وينقل التلاميذ والطلاب نقلاً مباشراً للصفوف الأعلي.

ثالثاً : التنفيذ :

على جميع جهات الإختصاص تنفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره.

صدر تحت اسمي وتوقيعي في اليوم ٢٣ من شهر محرم لسنة ١٤٤٥هـ الموافق لليوم ٩ من شهر أغسطس٢٠٢٣م.

محمود سراختم محمد الحوري

وزير التربية والتعليم المكلف

معنون إلي : –

- السيد/ وزير الحكم الإتحادي.
- السادة/ ولاة الولايات المعنية.
- السيد/ وكيل وزارة التربية والتعليم المكلف.
- السادة/ مديرو عام التعليم بالولايات المعنية.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التربية والتعليم

الوزير

وزارة التربية والتعليم
The Ministry of Education

التاريخ: ١٩ صفر ١٤٤٥ هـ
الموافق: ٥ سبتمبر ٢٠٢٣ م

النمرة : وت ت / م ت/١/ا/١

السيد/ د.حمد سعيد عثمان – وكيل وزارة التربية والتعليم – المكلف

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

الموضوع : الرؤيه حول عقد إمتحانات الشهادة الثانوية للعام ٢٠٢٣م

بالإشارة لخطابكم بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١م بدون نمرة بشأن الموضوع أعلاه الرجاء التكرم بإفادتنا بالآتي :-

١) **تقارير** كل المديرين العامين للتعليم بالولايات الآمنة والغير آمنة كتابةً وموقف إستعدادهم من تنفيذ إمتحانات الشهادة السودانية للعام ٢٠٢٣م.

٢) **موافقة** أعضاء مجلس الوكيل كتابةً على الرؤيه المقترحة الخاصة بإمتحانات الشهادة الثانوية وبتوقيعاتهم بالموافقة عليها ، وذلك حتى يتسنى لنا توجيهكم كتابةً بدعوة مجلس إمتحانات السودان والجهات ذات الصلة لعرض الأمر أعلاه عليهم.

والله ولي التوفيق

محمود سرالختم محمد الحوري

وزير التربية والتعليم المكلف

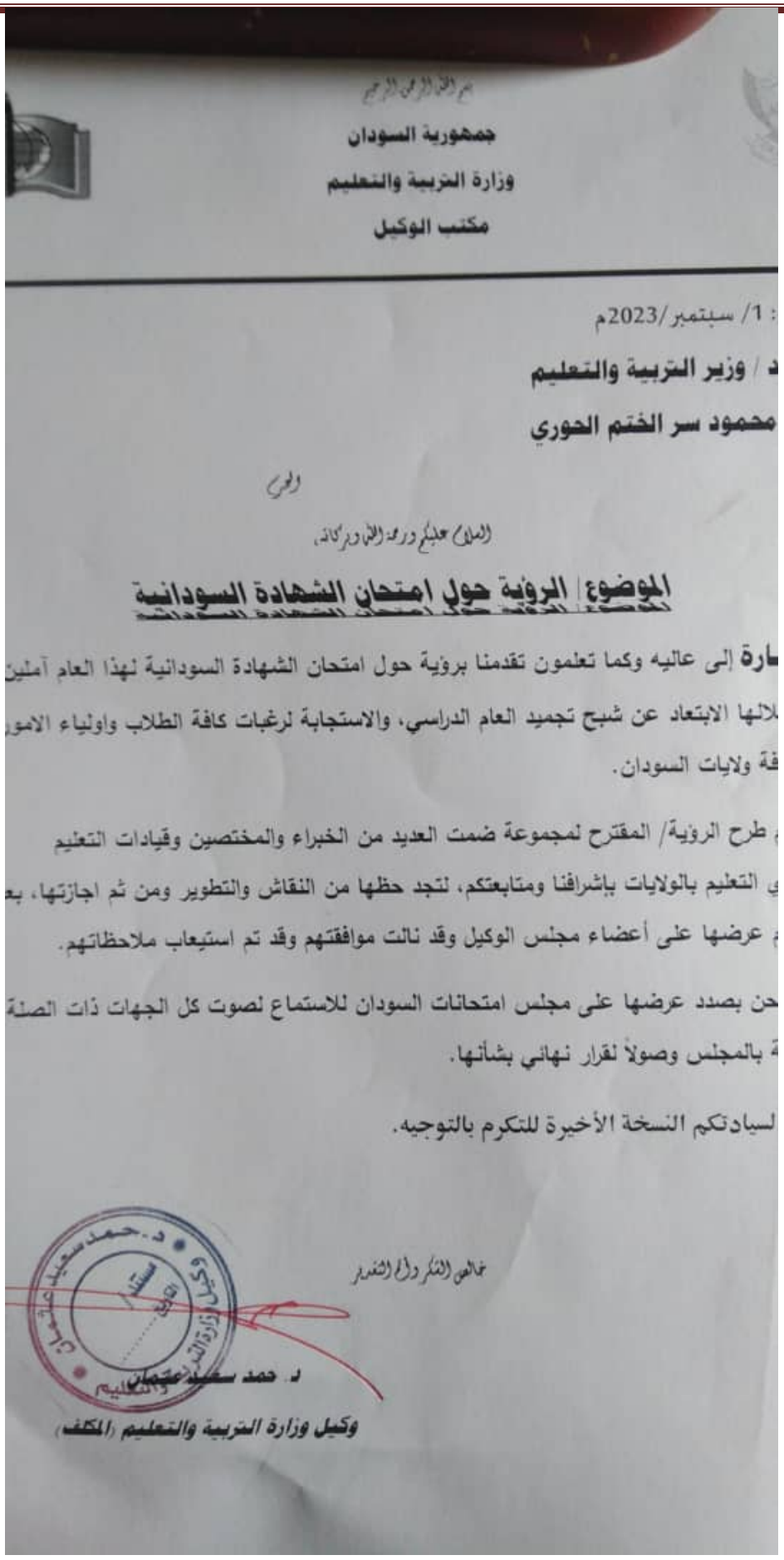

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التربية والتعليم

مكتب الوكيل

: 1/ سبتمبر/2023م

د / وزير التربية والتعليم

محمود سر الختم الحوري

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع/ الرؤية حول امتحان الشهادة السودانية

ارة إلى عاليه وكما تعلمون تقدمنا برؤية حول امتحان الشهادة السودانية لهذا العام آملين
لالها الابتعاد عن شبح تجميد العام الدراسي، والاستجابة لرغبات كافة الطلاب واولياء الامو
فة ولايات السودان.

م طرح الرؤية/ المقترح لمجموعة ضمت العديد من الخبراء والمختصين وقيادات التعليم
ي التعليم بالولايات بإشرافنا ومتابعتكم، لتجد حظها من النقاش والتطوير ومن ثم اجازتها، بع
م عرضها على أعضاء مجلس الوكيل وقد نالت موافقتهم وقد تم استيعاب ملاحظاتهم.

حن بصدد عرضها على مجلس امتحانات السودان للاستماع لصوت كل الجهات ذات الصلة
ة بالمجلس وصولاً لقرار نهائي بشأنها.

لسيادتكم النسخة الأخيرة للتكرم بالتوجيه.

تفضلوا فائق التقدير والاحترام

د. حمد سعيد عثمان

وكيل وزارة التربية والتعليم (المكلف)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التربية والتعليم

مكتب الوكيل

التاريخ: 29/ 8 /2023م

السادة / مديري المدارس السودانية بالخارج

المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع/ بداية العام الدراسي 2023م ــ 2024م

إشـــارة إلى عاليه ونسبة لاستقرار العمل بالمدارس السودانية بالخارج أرجو أن نوجه ببدء تسجيل الطلاب في المرحلة الابتدائية والمتوسط واستكمال الاستعداد للعام الدراسي الجديد خلال شهر سبتمبر القادم على أن تبدأ الدراسة في أول أكتوبر2023م .

كما نوجه بإرجاء تسجيل طلاب المرحلة الثانوية وبدء الدراسة لحين إشعار آخر.

علـــى مديري المدارس تحديد موعد بدء تسجيل المرحلة(الابتدائية والمتوسطة) خلال شهر سبتمبر والإفادة بذلك.

عالي التقدير والاحترام

د. حمد سعيد عثمان

وكيل وزارة التربية والتعليم (المكلف)

صورة

السيد/ مدير العلاقات الثقافية بالوزارة

د. أنور عبد الله إدريس ليمان

الميلاد: كسلا ١٩٧٢م

بكالوريوس التربية العام ، رياضيات – فيزياء ، جامعة بخت الرضا

بكالوريوس التربية لتدريس مرحلة الأساس، رياضيات – علوم ، جامعة كسلا

ماجستير التربية (تكنولوجيا تعليم) جامعة النيلين

ماجستير الإدارة والتخطيط جامعة بحر دار - أثيوبيا

دكتورة الفلسفة في التربية (تكنولوجيا تعليم) جامعة النيلين

أوراق علمية منشورة

١. دور كتابة السيناريو التعليمي في حوسبة المناهج المدرسية .
٢. الإدارة الإلكترونية ودورها في استدامة التعليم في السودان
٣. نموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ .
٤. فاعلية حوسبة كتاب القراءة المفيدة لتعليم الكبار في زيادة التحصيل الدراسي .
٥. دور التخطيط التربوي في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
٦. واقع التعليم في السودان خلال الفترة الانتقالية ٢٠١٩-٢٠٢٢ .
٧. دور الفيديو التفاعلي في تطوير العملية التعليمية – مؤتمر ثورة ديسمبر نموذجاً .
٨. نموذج مقترح لتطوير الإحصاء التربوي بوزارة التربية والتعليم الاتحادية.
٩. تخطيط التعليم البديل بولاية كسلا في ظل أزمة الحرب ٢٠٢٣- ٢٠٢٤م (التحديات والفرص).
١٠. حوسبة امتحانات الشهادة الثانوية بالسودان التحديات والفرص.
١١. تصور مقترح لتنفيذ امتحانات الشهادة الثانوية بالسودان للعام ٢٠٢٣م في ظل الحرب.
١٢. السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
١٣. دور لغة الجسد في تطوير أداء المعلم